كـــم العـــــدد ؟

السيد الامين العام

٢٩ مـــــــــن ٥٥

دولة رئيس المجلس

٢٩ مـــــــــن ٥٥

— ٦ — ٧ —

ونرجو من الحكومة في الجلسة القادمة ان تقدم الاسباب والمبررات والارقام لتوضع امام المجلس الكريم واؤجل باقي ما ورد على جدول الاعمال الى جلسة الاسبوع القادم .

٨ — تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

سأبلغ اعضاء المجلس الكريم بموعد وموضوع الجلسة القادمة . وارفع الجلسة

(انتهت الجلسة)

امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزي

تعريف

١ — اعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : **السيد عدنان بعيون** .

٢ — قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام **السيد وليد النجداوي** ومنظمو الضبط السادة **نذير عطيات ، نصري الشمايلة وموفق العجلوني**

٣ — قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة : مأمور المجلة **السيد محمود عريقات** .

هكذا من الأصل

مكتبة الجامعة الاردنية

المملكة الاردنية الهاشمية

ملحق الجريدة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة التاسعة والعشرون

المنعقدة يوم الاثنين ٢٣ صفر ١٣٩٩ هـ . الموافق ٢٢/١/١٩٧٩ م

(العدد ٢٩) (المجلد ١)

جدول الأعمال

البند	القرار	صفحة
أ – كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقـم ن/٤٤٩/١٤ المؤرخ في ١٩٧٩/١/١١ المتضن احالة مشروع قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .	وافق عليه كما جاء من الحكومة	٥
ب– كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ص/١/٥٠٧ المؤرخ في ١٩٧٩/١/١١ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .	محال الى اللجنة الاجتماعية والتربوية	٥

٤ – الاقتراحات الواردة :

البند	القرار	صفحة
أ – الاقتراح رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧٩/١/١٠ المقدم من سعادة السيد شمس الدين طاش حول الطلب من امانة العاصمة القيام بانشاء مظلات لمواقف السيارات والباصات العاملة ما بين عمان والزرقاء والرصيفة .	محال الى الحكومة	٦
ب– الاقتراح رقم (١١) المؤرخ في ١٩٧٩/١/١٥ المقدم من سعادة السيد شمس الدين طاش حول منع عرض افلام الكراتيه والافلام المنافية للاخلاق .	محال الى اللجنة الاجتماعية والتربوية	٧

٥ – اجوبة الحكومة :

أ – كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٠/٩/١٠/١٨٦ المؤرخ في ١٩٧٧/١/٤ ، ومرفقه كتاب سيادة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية رقم قع١ /٢٤/١/٤٢ المؤرخ في ١٩٧٨/١٢/٣٠ ، جوابا على الاقترح رقم (٦) المقدم من سعادة السيد سليمان ارتيمه حول مستشفى عمان العسكري . ٧
(المادة ٧٤ من النظام الداخلي للمجلس) .

ب– كتاب معالي وزير الزراعــة رقم ١٥٠٣٤/٢/٤ المــؤرخ في ١٩٧٨/١٢/٢٦ جوابا على الاقتراح رقم (٧) المقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزبن المتعلق باقراض المزارعين بذار القمح ، ٨
(المادة ٧٤ من النظام الداخلي للمجلس) .

٦ – مقررات اللجنة المالية . ١٣

أ – قرار اللجنة الماليـة رقـم (٦) المؤرخ في ١٩٧٨/١٢/١٦ – بشأن مشروع قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٩ .

ب– قرار اللجنة المالية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٨ بشأن تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدره للنفط (اوبيك) بقيمة سبعة ملايين دولار .

جـ – قرار رقم (٩) المـؤرخ في ١٩٧٩/١/٨ بشان القانــون الملحق بقانون الموازنة للسنة المالية ١٩٧٧ .

٧ – مقررات اللجنة القانونية :

قرار اللجنة القانونية رقم (١٧) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٨ بشأن القانون المعدل لقانون الخدمات البريدية لسنة ١٩٧٩ .

٨ – مقررات اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية والمالية :

أ قرار رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٨ بشأن مشروع قانــون اعمار العاصمة لسنة ١٩٧٩ .

(البنود ٦–٨: مؤجل للجلسة القادمة)

٩ – تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ٤١

هكذا من الأصل

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين الموافـق ١٩٧٩/١/٢٢ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضـور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الاعضاء معتذرا السادة : سعادة السيد محمـد علي بدير ، معالي السيد محمد الفرحان العبيدات وسعادة السيد سالم النجـادات .

وحضر من الحكومـة :

١ ـ معالي الدكتور عبد السلام المجالـي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التربية والتعليـم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٢ ـ معالي السيد عدنان ابو عودة وزير الاعـلام .

٣ ـ معالي السيد احمد عبد الكريـم الطراونـة وزير العـدل .

٤ ـ معالي السيد سليمان عرار وزيـر الداخليـة .

٥ ـ معالي السيد عبد الرؤوف الروابـدة وزير الصحـة .

٦ ـ معالي السيد ابراهيم ايوب وزيـر الشؤون البلدية والقرويـة .

٧ ـ سيادة الشريف فواز شرف وزيـر الثقافـة والشباب .

٨ ـ معالي السيد محمد الدباس وزيـر الماليـة .

٩ ـ معالي المهندس سعيد بينو وزيـر الاشغـال .

١٠ ـ معالي المهندس علي السحيمات وزير النقـل .

١١ ـ معالي الدكتور سعيد التل وزيـر المواصـلات .

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني ـ اعلن افتتاح الجلسـة نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

السيد الامين العام

١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

المجلس

نعفي الامين العام من تلاوتـه

السيد الامين العام

٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

ـ ا ـ

طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد بدير

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

ارجو التفضل بقبول اعتذاري عن جلسة ١٩٧٩/١/٢٢

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد علي بدير

عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس علي قبول معذرته .

الجميـع :

موافقـون .

ـ ب ـ

السيد الامين العام

طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمـد الفرحـان العبيـدات .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

لاسباب مرضية اعتذر من حضور جلسة اليـوم .

واقبلوا فائق الاحترام .

١٩٧٩/١/٢٢

عضو المجلس

محمد الفرحان العبيدات

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس علي معذرة العضـو

الجميـع :

موافقـون .

ـ ج ـ

السيد الامين العام

طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سالـم النجـادات .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

لاسباب طارئة اعتذر عن حضور الجلسـة المقررة غدا ، لذلك يرجى قبول المعذرة .

١٩٧٩/١/٢٢

سالم النجادات

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس علي معذرة العضو .

المجلس

الجميع موافقون

السيد الامين العام

٣) تلاوة الاوارق الواردة :

أ) كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقـم ن/٤٤٩/١٤ المؤرخ في ١٩٧٩/١/١١ المتضمـن احالة مشروع قانون معدل لقانون النقل علـى الطرق لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالتـه الى اللجنـة المختصـة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عمـلا بالمادة (٧/أ) من قانـون المجلس الوطني الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابعث لدولتكم طيا ب (١٠٠) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون النقل علي الطرق المنـوي اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبـة له ، وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لابـداء المشورة فيـه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جودت السبول

السيد جودت السبول

اقترح ان ننظر بالقانون الان .

دولة رئيس المجلس

الحكومة بناءا على اقتراح العضو الزميـل بان يوافق المجلس علي المادة الواحدة بكونهـا نظام ، للنظر فيه بصفة الاستعجال . من يثنـي على اقتراح الزميل ؟

دولة رئيس المجلس

الاخ امـين بـك .

السيد اميـن شقيـر

يا سيدي مع تقديري للروح الطيبة المعبـر عنها بصدد هذا الموضوع ، لا يجوز اضفاء صفة الاستعجال على قانون عادي ، ليس في ظـروف ما يوجب استعجاله . فالمجلس لا احد يمنعـه ان ينظر في موضوع من هذا النوع دون ان يوضع بصفة الاستعجال .

دولة رئيس المجلس

المجلس يوافق على هذه المادة في تعديـل القانون دون صفة الاستعجال .

السيد امين شقير

يناقش دون صفـة الاستعجال . يناقش لا يوافق عليه بدون مناقشة .

دولة رئيس المجلس

علي بك .

السيد علي البشير

هل هذا الموضوع يبحث في قانون او نظام ؟

دولة رئيس المجلس

جميع الاخوان موافقون ، شكرا .

السيد الامين العام

ب)كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقـم ص/٥٠٢/١ المؤرخ في ١٩٧٩/١/١١ المتضمـن احالة مشروع قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الـى اللجنـة المختصـة .

دولة رئيس المجلس

الدكتور جمال الشاعر

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس هذا القانون هام لعـدة اسباب منها ان هناك قانون لنقابة الاطبـاء وقرارات صدرت من الهيئة العامة للنقابـة والاسباب الموجبة تشير الى ان النقابة لم تضـع الانظمة التي اقرتها موضع التنفيذ . وهذا طبعـا سبب موجب يمكن ان يقدم ويمكن ان يدفع وزارة الصحة ان تضع مثل هذا التعديل . اقترح ان يحول

هكذا من الأصل

هذا التعديل الى اللجنة الاجتماعية والتربوية لانه ليس له علاقة مباشرة في صياغة قانونية وانما هناك مبدا يمكن التداول فيه على ان يدعى عطوفة نقيب الاطباء وفريق اخر من الاطباء الذين قد يكونوا معنيين بالموضوع وبعض اعضاء المجلس اذا رات اللجنة ذلك وبعض الاشخاص الاخرين المعنيين .

دولة رئيس المجلس

احمد بك الطراونة

السيد احمد الطراونة

تشترك اللجنة المالية . كلها تواصي مالية اجـور .

الراي للمجلس

دولة رئيس المجلس

اصحاب المعالي والسعادة المجلس كله لجنة ، يعني بحكم اطلاعه ومناقشته ، اذا في لجنة مختصة اكثر من غيرها . قد يذهب اليها كل موضوع على حدة .

دولة رئيس المجلس

الدكتور ربيـع

الدكتور محمد احمد ربيع

في الواقع اقترح ان يحال الى اللجنة الاجتماعية والتربوية علما بان اللجنة اقترحت ان يكون من بين اعضاءها احد القانونيين وتم ضم الاستاذ طاهر حكمت .

دولة رئيس المجلس

امين بك .

السيد امين شقير

انا اثني على اقتراح الدكتور جمال الشاعر في احالتها الى اللجنة الخاصة بالشؤون الصحية واحب ان انوه المجلس الكريم ان هذا المشروع تم تبنيه في المجلس الصحي الاعلى وبحضور وموافقة نقيب الاطبـاء .

دولة رئيس المجلس

لا يمتنع على المجلس ان يستعين باي خبير اذا المجلس يوافق على احالته الى اللجنة الاجتماعية والتربوية وشكرا .

المجلس

الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزيـر

السيد وزير الصحة

ورد في تعليق الدكتور جمال دعوة نقيب الاطباء وبعض الاطباء . لي تعليق على بعض الاطباء . الحكومة تعتقد ان كل الاجهزة الطبية العاملة في المملكة ان يكون لها راي في هذا الموضوع . اما انتقائية البعض ليكون له الراي فقناعتي من الجهة المنتخبة يجب أن تحدد الاجهزة التي تدعى وليس الاشخاص وخاصة ان هذا القانون لا يتعلق بالاطباء وحدهم فهو يتعلق بالاطباء واطباء الاسنان والمختبرات الطبية العادية والمختبرات السنية وكل جهة تقدم رعاية طبية . والطبيب احد هذه القرارات .

دولة رئيس المجلس

المجلس احاله الى اللجنة وضرورة اللجنة بأن تستعين باراء اخرين .

السيد الامين العام

٤) الاقتراحات الواردة :

ا)الاقتراح رقم (١٠) المؤرخ في ٧٩/١/١٥ المقدم من سعادة السيد شمس الدين طاش حول الطلب من امانة العاصمة القيام بانشاء مظلات لمواقف السيارات والباصات العاملة ما بين عمان والزرقاء والرصيفة .

اقتراح رقم (١٠)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم

ارجو أن اتقدم بهذا الاقتراح رجاء عرضه على المجلس واحالته الى الجهات المختصة في حالة موافقة المجلس عليـه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

الاقتـراح

الطلب من امانة العاصمة القيام بانشاء مظلات لمواقف السيارات والباصات العاملة ما بين عمان والزرقاء والرصيفة وذلك لان الصفوف الطويلة من المواطنين الذين ينتظرون على الدور يتعرضون للحر اللاهب ايام الصيف والبرد القارس والامطار في ايام الشتاء .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
شمس الدين طاش

مصدق
الامين العـام
عدنان بعيـون ١٩٧٩/١/١٥

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته للحكومة

الجميـع :

موافقـون .

السيد الامين العام

ب ــ الاقتراح رقم (١١) المـؤرخ في ١٩٧٩/١/١٥ المقدم من سعادة السيد شمس الدين طاش حول منع عرض افلام الكراتيه والافلام المنافية للاخلاق .

الدكتور جمال الشاعر

الحقيقة ان هذا الموضوع على جانب كبير من الخطورة لعدة أسباب منها : ان هنالك لجنة حكومية تراقب الافلام ويترك لتقديراتها ما هو منافي للاخلاق وما هو ليس منافي للاخلاق وما هي حدود تلك المنافاه وبما ان هذا الموضوع له علاقة كبيرة في المفاهيم التي يمكن ان يختلف عليها الناس والمرحلة الحضارية التي تمر بها البلد ، فلا بد من النقاش العميق حول هذا الموضوع ولذلك اقترح ان يحول ايضا الى اللجنة الاجتماعية والتربوية واذكر الاخوان ان هنالك اقتراح من سعادة العضو محمود الشريف بالذات وقد يكون الوقت مناسبا لاجراء نقاشات حوله قبل ان يحول كطلب للحكومة مباشرة .

دولة رئيس المجلس

السيدة وداد بولص

السيدة وداد بولص

كنت اريد ان اقول ، سبقني الدكتور جمال بان الاستاذ محمود الشريف منذ بضعة اشهر وضع اقتراح بهذا الموضوع تقريبا ولذلك يجب أن ندمج الموضوعين معا ليبحث بكل جدية .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا ،

السيد سليمان ارتيمه

الواقع انا بثني على ما جاء به الدكتور جمال الشاعر انه المحافظة على اخلاقنا هو اكبر بكثير من النواحي القانونية . الاقتراح هو اقتراح جدير بالدراسة ومن الضروري ان يحول الى الحكومة وليس من لجنة الافلام او اللجنة الاجتماعية والتربوية التي ستعالجه . لان هذا الموضوع هو يتعلق بجيل المستقبل . الجيل الذي نعلق عليه امل . فمن الضروري ان ننشىء اطفالنا تنشئة عربية سليمة تنشئة قومية لا تنشئة أخلاق مستوردة .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الدكتور جمال اقترح ان تحال الى اللجنة التربوية . للنظر في هذا الموضوع ، ولا يمتنع على المجلس في اي اقتراح سواء محول الى لجنة مختصة ، فمن يؤيد اقتراح الدكتور جمال باحالته الى اللجنة الاجتماعية والتربوية .

المجلس

الجميـع .

دولة رئيس المجلس

الجميع ، وشكرا .

السيد الامين العام

٥ ــ اجوبة الحكومة :

ا ــ كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٨٦/١٠/٩/١٠ المـؤرخ في ١٩٧٩/١/٤ ، ومرفقه كتاب سيادة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية رقم مقع١/٢٤/١/٤٢ المـؤرخ في ١٩٧٨/١٢/٣٠ ، جوابا على الاقتراح رقم (٦) المقدم من سعادة السيد سليمان ارتيمه حول مستشفى عمان العسكري (المادة ٧٤ من النظام الداخلي للمجلس) .

دولة رئيس المجلس

ابو نضـال ،

السيد عبد الله الريماوي

نقطة نظام ، انا ارى النظام والمصلحة تقتضي قراءة الجواب ، السـؤال الذي يقدمه عضو كل المجلس يكون معنيا بالاستماع لجواب الوزير حوله ، قراءته واعطاءه الصيغة العلنية ومن ثم يناقشه المجلس .

دولة رئيس المجلس

هل يرى المجلس ضرورة تلاوة الجواب .

ابو هشام ،

السيد احمد الطراونه

اؤيد الاخ عبد الله لانه المادة (٧٤) يخبر الوزراء المجلس ماذا يتم بشان هذه الاقتراحات فقوله يخبـر المجلس اي انه يتـلى في المجلس

ويطلع المجلس عليه . وليس الاخبار هنـــا ان يرسل لهم . ولذلك ارى ان يتلى في المجلس .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة أن هناك راي من عبد الله بك بان يتلى وثنى على ذلك ابو هشام . من يؤيد ان يتلى هــذا الجـــواب ؟

المجلس

الجميع مؤيدون .

دولة رئيس المجلس

يتـــلى

الرقم ١٠/٩/١٠/١٨٦
التاريخ ٦/٢/١٣٩٩
الموافق ٤/١/١٩٥٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابكم رقم ٤/٢٥/٥٢٣ تـــاريخ ١٢/١٢/١٩٧٨

ابعث طيا بصورة عن جواب سيادة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية على الاقتـــراح المقدم من سعادة السيد سليمان ارتيمه عضـــو المجلس الوطني الاستشاري حول مستشفـــى عمــــان العسكـــري .

واقبلوا فائق الاحتـــرام

رئيس الوزراء

السيد الامين العام

يتلو كتاب سيادة القائد العام

دولة رئيس الوزراء الافخم

الموضوع : تطوير الخدما تالطبية

اشارة لكتاب دولتكم رقم ١٠/٩/١٠/١٤١٧٠ تاريخ ١٦/١٢/١٩٧٨ بخصوص مستشفى عمـــان العسكـــــري .

١ ــ ارجو ان ابين لدولتكم بأن الخطـــة العامة لتطوير الخدمات الطبية للسنوات العشر القادمة اشتملت على توصيات من شأنها رفـــع مستوى العناية الطبية لافراد القوات المسلحـــة والمنتفعين من التامين الصحي في كافة انحـــاء المملكة وفي طليعتها منطقة عمان .

٢ ــ لم يكن هناك اي تفكير في اغـــلاق المستشفى ولن يكون ، ولكن العملية تتلخص في تحويله الى عيادات خارجية لتتلائم مع الخطـــة الطبية المقترحة وذلك لان الاحصائيات لعامـــي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ دلت على ان معدل الادخـــال اليومي لهذا المستشفى لم يزيد عن (١٧) مريضا فقط من مجموع مراجعي العيادات الخارجيـــة البالغ عددهم (٨٣٩) مريضا يوميا من العسكريين والمنتفعين ومن مختلف الاعمار وان معدل الاسرة المشغولة لا يتعدى (٨٧) سريرا من مجمـــوع اسرة المستشفى المفتوحة .

٣ ــ ان هذا العدد الهائل من مراجعـــي العيادات الخارجية هو الذي يحتاج الى حـــل لمشكلاته وذلك بتوسيع هذه العيادات وتطويرها بحيث تشمل جميع الاختصاصات وتكون فعالـــة للقيام بمعاينتهم واجراء الفحوصات السريريـــة والمخبرية والشعاعية الضرورية لهم وصـــرف العلاجات اللازمة ومتابعة سيرتهم المرضية بعـــد ذلـــك .

٤ ــ اما بالنسبة للذين يحتاجون الى ادخال وعددهم لا يتعدى (٢٪ ــ ٥٪) فسيتم تحويلهم الى مدينة الحسين الطبية او مستشفى الميـــدان الثاني في الزرقاء حسب ما تتطلب الحالة وستهيأ الوسائل ووسائط النقل الفعالة لذلك ، امـــا الحالات الطارئة ومنها حوادث السيارات فستكون هذه العيادة مجهزة ومستعدة لاستقبالهم والعناية بهم على الوجه الاكمل وبالوسائل المثلى .

٥ ــ لقد تم تخفيض عدد الاسرة في هـــذا المستشفى بشكل تدريجي وبتحسس دقيق لفعالية الاسلوب الجديد حتى بلغ عدد الاسرة الان (١٢٠) سريرا بدلا من (٢٠٠) سرير ومع هذا فان العمل في هذا المستشفى لم يتاثر من حيث ادخـــال المرضى بالرغم من استمرار حجم مراجعـــات العيادات الخارجية كما كان في السابق حيـــث ان معدل الادخال اليومي وكما ذكر سابقا لا يتعـــدى (١٧) ادخالا ، علما بانه تمت زيادة قـــوة استيعاب مدينة الحسين الطبية تحسبا لاي احتياج

٦ ــ ان هذا المستشفى هو عبارة عـــن مجموعة من البراكيات والعمارات الصغـــيرة المنتشرة هنا وهناك والتي لا تصلح ابدا مـــن الناحية الوظيفية لان تكون مستشفا حديثا حيث انه لم يصمم منذ البداية ليكون مستشفى .

٧ ــ لقد اشتملت الخطة على اقامـــة عيادات كبيرة وحديثة في مكان اخر في منطقـــة عمان لم يحدد مكانها بعد لتقوم بنفس العمـــل

وليخفف عبء المراجعين للعيادات الخارجية عن المستشفيات ، اما بالنسبة لاستيعاب المرضـــى المحتاجين للدخول فقد اشتملت الخطة على زيادة قوة استيعاب مدينة الحسين الطبية باكثر مـــن النسبة التي ستنتج عن اغلاق الاقسام الداخلية في مستشفى عمان العسكري وسيكون هنـــاك العدد الكافي من الاسرة لتغطية احتياج افـــراد القوات المسلحة والمنتفعين لا بل والمدنيين غـــير المنتفعين الذين لا تتوفر لهم امكانية المعالجة خارج مدينة الحسين الطبية وخصوصا بعد افتتـــاح مركز فرح الملكي الاردني للتاهيل ومركز الملكـــة علياء لامراض وجراحة القلب .

٨ ــ ان جميع هذه الاجراءات ستتـــم بالتنسيق مع وزارة الصحة والقطاع الخاص من خلال المجلس الصحي العالي .

٩ ــ ارجو دولتكم التكرم بالاطلاع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

الفريق الركن
القائد العام للقوات المسلحة الاردنية
الشريف زيد بن شاكـــر

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا

السيد سليمان ارتيمة

ان الرد الوارد في سيادة القائد العام حول موضوع مستشفى عمان العسكري هو امر يخص القوات المسلحة . ولكن نحن كمواطنين لنا حـــق الرعاية والعناية الطبية من الحكومة ولذلك اجـــد لزاما علي ان اوضح النقاط التالية : ان مسؤولية الحكومة ومسؤولية اي حكومة ان تعتني بكافـــة سكانها وعلى الاقل من النواحي الطبية وان منطقة عمان الشرقية محرومة من ابسط قواعد الخدمات الطبية وغيرها وعلى سبيل المثال ان الكثافـــة السكانية في عمان الشرقية تستحق الدراســـة والعناية ، المنطقة الشرقية ملوثة بدخان المصانع ومحطة تكرير المجاري وهي مكشوفة ومحرقـــة العاصمة وجميع اوساخ مدينة عمان في منطقـــة عمان الشرقية . انني اناشد الحكومة وهي حريصة ان تجد الحل البديل من مستشفى عمان العسكري ولا يجوز باي حالة من الاحوال ان ينقل مريض بحالة اعياء من ماركا الى الزرقاء . المهم اجـــراء دراسة لمنطقة عمان الشرقية لها مشاكل مستعصية لعدم وجود الدراسة اللازمة لها . الحل الوحيد لمنطقة عمان الشرقية وهي المحرومة من كافـــة الخدمات سواء ان كانت خدمات وزارة الصحة او خدمات امانة العاصمة . وانا لا اتجنى علـــى خدمات مدينة الحسين . ودولـــة رئيس الوزراء والحكومة ان تعين لجنة وتدرس مشاكل هـــذه المنطقة على الطبيعة . فهي تحتاج الى كـــل الخدمات وخدمات الحكومة فقيرة غير موجودة وخدمات امانة العاصمة لا تذكر ما عدى الاشياء التي قام بها المواطن واما موضوع الرد من ناحية الخدمات الطبيـــة . ولكن هـــذه الاشياء تخص القوات المسحلة وتخص المواطنين انفسهـــم وهذه الخدمات تطلب من الحكومة وليست مـــن القوات المسلحة .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، معالي الوزير

السيد وزير الصحـــة
عبد الرؤوف الروابدة

يسمح لي معالي الزميل ان اخالفه جذريـــا بكل كلمة قالها فيما يتعلق بوزارة الصحـــة . ان وزارة الصحة لا تؤدي خدماتها الا في عمـــان الشرقيـــة فقط .

دولة رئيس المجلس

معالي عبد اللـــه الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

النظام كما افهمه وهو بين يدي ولعلي لست دقيقا في حالة السؤال يتلى السؤال ويعلق عليـــه عضو فقط ولا يجري اي بحث على ذلك لا مـــن المجلس ولا من الحكومة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

اذا سمح لي ، انا لا اعلق على السؤال ولا على الجواب عليـــه .

دولة رئيس المجلس

المادة حسب النظام تقول : للعضو الــذي قدم اقتراح دون غيره ان يستوضح الوزير ، فاذا استوضح الوزير معناه ، الوزير يجب ان يرد هذا الاستيضاح ان يستوضح الوزير او ان يرد عليه بالايجاب مرة واحدة ، للعضو مرة واحدة .

السيد عبد الله الريماوي

الاستيضاح الاول الذي ذهب للوزير واجاب عليه يحق للعضو ان يستوضح الوزير . تحقق هذا الاستيضاح بالكتاب الذي ارسله الزميــل سليمان باشا وذهب الى الحكومة . ثم اجــاب عليه الوزير يحق للعضو ان يعلق على جــواب الوزير والوزير الــذي وجه اليه السؤال ليس الذي لم يوجه له السؤال ايضا .

السيد عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصحـــة

اذا سمح لي دولة الرئيس ، انا لا اتكلــم عن النظام ، جوابي لا يتعلق بالسؤال طـــرح الزميل العضو نقطة جديدة في النقاش لا علاقــة لها بالسؤال الاول . انتهى السؤال الاول بالحديث عن مستشفى عمان العسكري . ودخل طالبـــا خدمات من وزارة الصحة اعلق على هذا .

دولة رئيس المجلس

معالي احمــد بك

السيد احمد الطراونــه

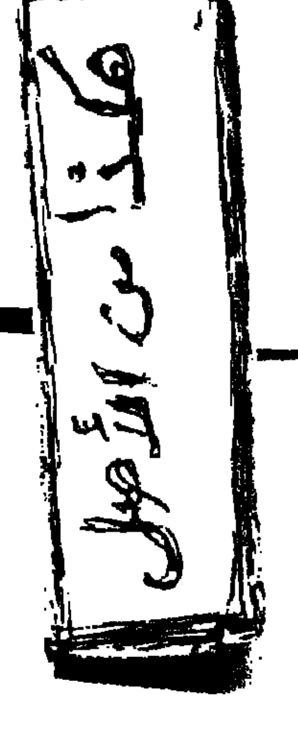
يا سيدي الذي امامنا اجوبة الحكومــــة هو جواب اقتراح وليس على استيضاح والاقتراح هو ملك المجلس وليس ملك العضو ولذلك هنــا الاقتراح المقدم من سعادة السيد سليمان ارتيمة. هنا قصة اقتراح ، الاقتراح جاء ، الذي قالــــه الاستاذ عبد الله يتعلق بالاستيضاح لكن الاقتراح هو المادة (٧١ ــ ٧٤) يخبر الوزراء المجلس بما يتم بشأن هذه الاقتراحات ، اي ان المجلس اصبح صاحب الصلاحية . في الاستيضاح هو فقط الذي يرد العضو ، انما في الاقتــراح يشترك المجلس كله في النقاش ، ولذلك اصبح هذا الاقتراح مــن حق المجلس لانه في الاصل يحال للحكومة .

السيد عبد الله الريماوي

بالنسبة للاقتراح انا موافق تماما اذا الموضوع تقدم المجلس يناقشه والحكومة تجاوب ، ومــن حق معالي الوزير .

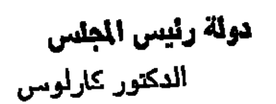
السيد عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصحـــة

شكرا عبد الله بك . نقطة نظام سؤالي لا تتعلق بالسؤال بتاتا ، تتعلق برد سعادة الزميل بان وردت بعض الامور التي نحن متاكدون بانهـــا ليست صحيحـــة بتاتا فوزارة الصحـــة تنحصر خدماتها في عمان الشرقية فقط . ان المستشفـــى التحويلي الوحيد في وزارة الصحة هو مستشفى البشير وهو لعمان الشرقية . ان المراكز الصحية واتمنى علي معالـــي الزميل احمد الطراونـــة ان يسمعني ان المراكز الصحية في وزارة الصحـــــة هي المتوفرة في عمان الشرقية وامثلة قليلة منهـــا ما يلي : الا اذا كان يعتبر الزميل ان عمان الشرقية هي ماركا . مركز المحطة ، مركز الهاشمي الشمالي جبل التاج ، المصدار ، جبل الاشرفية بالاضافـــة الى مستشفى البشير وبالاضافة الى مركـــز الامومة والطفولة التدريبي بجانب المستشفـــى الايطالي ، وان وزارة الصحة على قناعـــة ان خدماتها يجب ان توفر في المناطق التي نعتقـــد ان دخل مواطنيها قليل ، ولكنا ونحن نفكر في عمان تبدأ اولوياتها من باديتنا التي يجب ان توفر فيها الرعاية ، ومن ريفنا البعيد المحروم من سهولـــة الوصول . اما في عمان فنحن نعتقد ان وجــود مستشفا واحدا في الجهة الشرقية واخر في الجهة الغربية كاف ، فيعلم الكثير من الزملاء ان الوصول لاي مستشفى في مدينة كبرى يستغرق اكثـــر من ساعة واحدة ، وليس معنى مطلب الزميـــل ان يتوفر في كل جبل مستشفى وخطة الخدمات الطبية الملكية التي تشارك فيها وزارة الصحة بتوفيـــر عيادات متخصصة في المناطق التي تكثر فيهـــا الكثافة السكانية لتؤدي خدمة المعالجة خـــارج المستشفى بشكل متكامل وبنقل المريض الـــذي يحتاج الى الخدمة حيث ما كان ولو ابتعد مسافة تستدعي ستون (٦٠) دقيقة للوصول اليهـــا وشكـــــرا .



دولة رئيس المجلس

علي بك البشير





السيد علي البشير

اقتراح الزميل انا معاه بالنسبـــة لعمـــان الشرقية بشكل عام وليس الناحية الصحيـــة فقط . وهذه ظاهرة يشهدها الجميـــع وهي ان عمان الشرقية من جميع النواحي من ناحيـــــة جميع الخدمات الاجتماعية بمعناها المطلق اقـــل من بعض احياء عمان الغربية . لكن اقتـــــراحي البديل ينصب على الفكرة في اغلاق المستشفـــى فجاء جواب القائد العام فيه مبررات سواء مـــن الناحية الصحية او من الناحية الفنية وهو يقول لا نريد اغلاق المستشفى وسنحوله الى عيادات. وان هذه العيادات ستوفي الغاية لعدد المراجعين في هذه العيادات . وان هذا المستشفى عبـــارة من مجموعة من البراكيات والعمارات التي لايجب أن يكون فيها مستشفى ولذلك يجب ان نحولـــه الى عيادات سواء من ناحية العمارة او مـــن حيث الناحية المهنية ، يجب ان يكون عيادات تغطـــي الناحية الصحية واما من حيث الخدمات فلا يجوز ان يبقى مستشفى ، اما من حيث الخدمات فانـــا مع الزميل .

دولة رئيس المجلس

الدكتور كارلوس

الدكتور كارلوس دعمس

دولة الرئيس ــ هذا الاقتراح الذي قدم من سعادة سليمان باشا ليس اقتراح بل استيضـــاح وهذا تعريف الاستيضاح بـ ال ٦٤ وهو ســـؤال بالنسبة ، الاستيضاح هو استفهام العضو عـــن امر يجهله او رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمها اليه واستعلامه عن نية الحكومـــــة في امر من الامور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وهذا تعريفه هـــو استيضاح وليس اقتـــراح والاستيضاح اجيب عليــــه .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، سليمان باشا

السيد سليمان ارتيمـــة

سيدي الرئيس الواقع لا اريد ان ادخـــل في موضوع مجادلة مع معالي الاخ ابو عصـــــام ولكن انا طلبت كلمة واحدة انه دراسة على الطبيعة لان عيادة الهاشمي هي اسم على مسمى مثـــــل عيادات الجنوب . يضعوا العمارة ولكن بـــدون مامور صحة . وايضا اذا معالي الزميل ينكر انـــه انا اقصد ماركا هو غلط ، واذا فكرت في ماركـــا مش غلط لانه عدد سكانها ٦٠ الفا ، فماركـــا

الشمالية والجنوبية والاوسط والاحياء الاخرى تشكل ثلث عمان فانا الواقع لم اقصد ماركا وما كان عقلي اقليمي في يوم من الايام . ولكن العيادات الموجودة ، عيادة المحطة لسكة الحديد في الواقع .

دولة رئيس المجلس

اقتراحك في موضوع المستشفى كان واضح وجيد وكاف تريد أن تقدم طلبات لايفاء خدمات فالمجال مفتوح وشكـرا .

معالي الوزيـر

السيد عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصحـة

انا اعتقد ان هذا المجال في هـذا المجلس الكريم لا يجوز أن يكون مجالا لطعن العاملـين الشرفاء في هذه العيادات ولا الاطباء الذين يقومون بجهد يفوق حد الوصف في الانتاجيـة ، وتعرض سعادة الزميل الى عبارتين ، اتمنى أن يكـون دقتها يوما ما ـ ان عيادة المحطة يديرها ثلاثـة اطباء وليس مأمور عيادة . وباستمرار وليسـت متصورة على سكة الحديد وفيها مركز للامومـة والطفولة وعيادة الهاشمي فيها طبيب ثالث وليس مامور عيادة شكـرا .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك

السيـد عبد اللـه الريمـاوي

الواقع انا مرة اخرى من اجل نظـام المناقشات الاقتراح وفقا للمادة (٧١) هو اقتراح يقدمه كتابة احد الاعضاء ثم يحال من المجلس الى لجنة اللجنة تقدم خلال ١٥ يوم . يحال اذا وافق المجلس على الاقتراح يبلغ الرئيس ما يتعلـق بالحكومة الخ اقول اذا كان الاقتراح اخذ هـذه المراحل عندئـذ يكون اقتراح ومناقشتـه واردة ويشترك فيه الجميع سواء وزراء او غيرهـم . اما اذا كان استيضاح يعني طلب معلومـات ، استعمال الكلمة في غير محله فقط . فللمستقبـل اقول وهذا رجاء للرئاسة ان الاقتراح يكون وفقا للمادة (٧١) باجراءاتها والاقتراح يتقيد بالمـادة (٦٤) وشكـرا

دولة رئيس المجلس

المادة التي تلي

السيد الامين العام

ب) كتاب معالي وزير الزراعة رقـم ٤/٢/٤/١٥١٣٤ المؤرخ في ٧٨/١٢/٢٦ جوابا على الاقتراح رقم (٧) المقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزبن المتعلق باقراض المزارعين بـذار القمـح .

(المادة ٧٤ من النظام الداخلي للمجلس)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

اشير الى كتاب دولة رئيس الوزراء رقـم ٩/٤/١٢/١٢/١٤١٦٩ تاريـخ ١٩٧٨/١٢/١٦ بخصوص الاقتراح المقدم من معالي عضو المجلس الوطني الاستشاري معالي الدكتور محمد عضوب الزبن المتعلق باقراض المزارعين بذار القمح .

ارجو أن ابين لدولتكم ما يلي : ـ

اولا : ـ كانت هذه الوزارة تتولى عمليات اقراض البذار للمزارعين واسترداده واعـادة اقراضه في الماضي وفي السنوات القاحلة الا انه تبين عدم جدوى هذه الطريقة فنيا واقتصاديـا حيث ترددت سلالات البذار وقل معدل الانتـاج للبذار الذي يسترد عينا .

ثانيا : ـ عمدت هذه الوزارة الى اقراض الجمعيات التعاونية ما تحتاجه من البذار المحسن عن طريق المنظمة التعاونية خلال سنوات الخطة الثلاثية والخمسية وعلى أن تتم عمليات الزراعـة والعناية والحصاد تحت الاشراف الفني لهـذه الوزارة ويتم بعد ذلك استرداد البذار الـذي تقرر صلاحيته هذه الوزارة وذلك لتحقيـق الاهـداف التالية :

١ ـ المحافظة على نقاوة سلالات البذار .
٢ ـ تحقيق زيادة الانتاج باتباع الاساليـب الحديثـة .
٣ ـ سهولة توفير الخدمات للمزارعـين بصورة جماعيـة .
٤ ـ تشجيع الحركة التعاونية في البلاد .

لذلك فاذا رغبت اية مجموعة من المزارعين الاستفادة من قروض البذار المحسن فعليها ان تنظم جمعية تعاونية وسوف يكون في مقدورهـا الاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه الوزارة والمنظمـة التعاونيـه .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وزيـر الزراعـة
حكمت الساكـت

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور محمد عضوب الزبن

الدكتور محمد عضوب الزبن

دولة الرئيس مع احترامي لـرد وزارة الزراعة بالنفي على مزارعيها وباعتقادي انه لا يخدم الاثنين معا . ان التعاون يولد الثقة بيـن الوزارة ومزارعيها ومن ثم يولد عند المواطـن الايمان والاخلاص للوطن ، نطالب دوما مواطـن الريف بالتمسك بالارض وعدم ترك ارضه بورا وكذلك عدم هجره للقرية والذهاب الى المدينة . وذلك برايي فلنسال انفسنا ما الذي نقدمـه لمزارعنا ، نطالبه بالمشاركة بكلفة الطريـق والمدرسـة ولكـن من الواجـب ايضـا أن نسـال انفسنـا مـاذا نقدم له تفضلت وزارة الزراعـة وطلبت اذا اراد المزارعين البذار فعليهم أن يتقدموا للمنظمـة التعاونية . ولكن باعتقادي انه ليس من السهل ان نجعل جميع مزارعينا في قراهم تحت مظلـة المنظمة التعاونية . لان التدرج في تطوير الحياة ليس من السهل ان تجعله بـين يوم وليلة واذا حصل مثل ذلك فانه يعتبر طفـره ، والطفرة في المجتمعات هي مرض اجتماعي ولكنني اتسـاءل لقد مرت وزارة الزراعة وهي تعرف جيدا انـه اربع سنوات عجاف مرت على مزارعينا فلمـاذا لا تعمل منذ بدء الموسم الزراعي على دعمهم ، اردت ان اعرف دور وزارة الزراعة وهي تعرف مزارعها منذ اربع سنوات لم يقلع عودا .

دولة رئيس المجلس

عدنان بك المادة التي تليها

السيد الامين العام

٦ ـ مقررات اللجنة المالية :

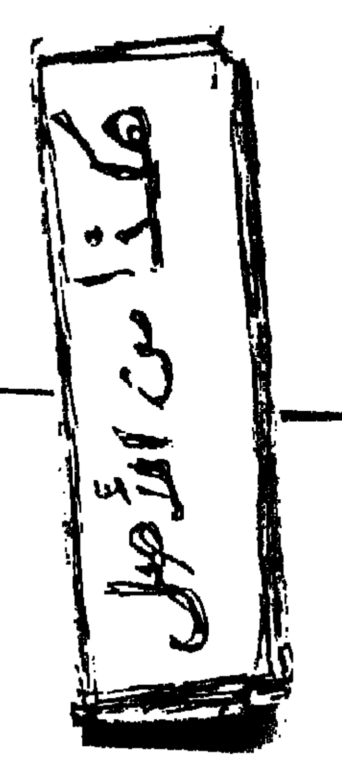
أ ـ قرار اللجنة المالية رقم (٦) المـؤرخ في ١٩٧٨/١٢/١٦ بشأن مشروع قانون الرسوم الاضافية للجامعات الاردنية لسنة ١٩٧٩ .

دولة رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية ،

الاستاذ طاهـر .





السيد طاهر حكمت

اقترح ارجاء النظر في مشروع هذا القانون حتى تقوم الحكومة بتقديم الاسباب الموجبة لـه والمبررات بفرض الضرائب ، وحتى يتمكـن المجلس من الاطلاع على موازنتي الجامعتـين موضوع البحث . وقد قدم الى اعضاء المجلس مذكرة بالاسباب الموجبة ولكن شيئا عن موازنـة الجامعتين لم يقدم الى الاعضاء .

فمع انني شخصيا وفي احدى الجلسات قد سمعت شيئا من هذا القبيل من معالي وزيـر المالية وأيضا من محافظ البنك المركـزي الا انني اعتقد تنفيذا لقرار المجلس واحتراما لقـرار المجلس فانه يتوجب علينا ان نسأل الحكومـة الان اين هي موازنتي الجامعتـين اللتين كتبنـا بقرار قبل البدء بمناقشات القانون .

الدكتور عبد السلام المجالي

جوابا للاخ طاهر ، ان مجلس امناء الجامعة هو صاحب الصلاحية في اقرار الميزانية . وهذه الميزانية ، ميزانية الجامعة لا تمـر على مجلس الوزراء ولا على اي جهة اخرى ، وهـذا نص القانون الذي اقره مجلس النواب في وقتـه . الميزانية لا تخرج من الجامعة وانما من سلطـة مجلس امناء الجامعة .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية

السيد وزير المالية

محمد الدباس

سيدي الرئيس ، وزير المالية التـزم . والان في موازنة ارجو أن اضعها بين يدي المجلس الكريم ، لا لعرضها للمناقشة بل للاطلاع .

الدكتور جمال الشاعر

انني اشكر معالي وزير المالية لهذا الموقف بحيث لا يجوز ولو نص قانون الجامعة على عدم ضرورة عرض موازنتها على الحكومة ، هـذا لا يعني عدم السماح للمجلس بالاطلاع عليها واكرر هنا ما قاله سعادة العضو طاهر حكمت وبالرغم من الاقتراح الذي اقره المجلس الكريم وهـو ضرورة الاطلاع على الاسباب الموجبة ، الا ان الاقتراح تضمن أيضا عرض موازنة الجامعـة وتوضيح الفرق الرقمي المقدم بين القانون المعمول به حاليا والتعديل المقترح كذلك فقد كرر الاعضاء واعتقادي ان كان ذلك ايضا متضمنا باقتـراح سعادة الاستاذ طاهر حكمت الطلب من معالـي وزير المالية بتقديم قائمة بما يتحمله المواطن مـن الضرائب لمختلف اشكالها لذلك فانني أقترح قراءة مشروع القانون المعدل فقرة فقرة اخذين بعـين الاعتبار ضرورة وضع هذا المجلس بالصورة من حيث موازنة الجامعة والسياسة الضريبيـة بشكـل عـام .

دولة رئيس المجلس

في الحقيقة في ضوء رد معالي الرئيس ووزير المالية والاوراق الموجبة التي ستوزع عليكم الان . الورقة تحمل الخطوط العامة لموازنة جامعـة اليرموك وطنية بسيطة وورقة اخرى تحمل ايضا خلاصة موازنة الجامعة الاردنية ويضم كـلام الزميل جمال بك . وان المجلس الكريم بكل مـا يطلب وبكل ما يريد هو أن يصل للحقيقة ويقتنع بهذه الحقيقة فيما يراه وفيما يقرره . فاذا لا يرى المجلس مانع أن يتلو مقرر اللجنة المالية هاتـين الورقتين لتضع المجلس بالصورة ازاء هاتـين الموازنتين وخلاصتهما ونسير في تداول مـواد القانون مادة مادة يرى المجلس ما يراه ويقـرر ما يقرره . ما راي المجلس الكريم ؟

سلمان بك ،

السيد سلمان القضاه

اقترح أن يقرأ المقرر الاسباب الموجبة لهذا القانون ثم نشرع في قراءة مواد هذا القانـون اما الموازنة فلا لزوم لقراءتها . الاسباب الموجبة أهـم .

دولة رئيس المجلس

جودت بك

السيد جودت السبول

يا سيدي الاسباب الموجبة سلمت الينـا مكتوبة اقترح الاكتفاء بالاطلاع فقط .

دولة رئيس المجلس

اذا في اقتراح من سلمان بك بتـلاوة الاسباب الموجبة . من يثني عليه ، هل تـروا ضرورة في قراءة مناقشة الموازنتين ؟

الدكتور زهـير

الدكتور زهير ملحس

يا سيدي اعتقد من الضروري ان تقراهـا لانه لدينا فكرة في الجلسة الماضية أن كل ما يتاتى من رسوم اضافية او غيرها كان (٧٠٠) الـف دينار ، وهنا نرى في اول وهلة ٤ر٥ مليون دينار . فالافضل ان نقراها لانها لا تاخذ وقتا طويلا .

دولة رئيس المجلس

اذا المجلس يرى قراءة هذه الخلاصة المالية

المجلس

الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الخلاصة المالية ثم نقرا القانـون مادة ماده بعد الان .

السيد مقرر اللجنة المالية



يصعد المقرر المنصة ويتلو خلاصة موازنـة الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك :

الرسوم الجامعية ١ر١٢٠ر٠٠٠

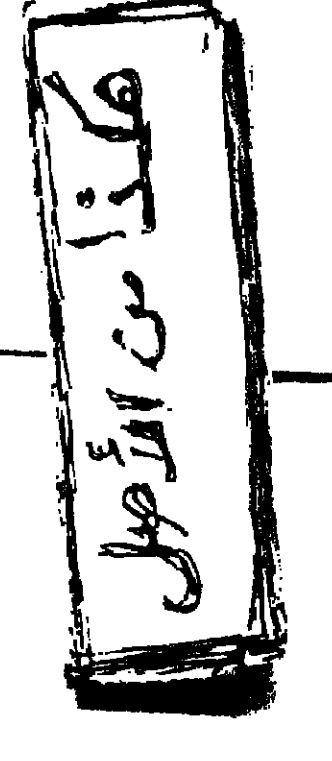
المساعدات والمنح الحكومية ....

دولة رئيس المجلس

معالي وزير الماليـة لتوضيح اي التبـاس

السيد وزير المالية

هذه الموازنة التقديرية لعام ١٩٧٩



خلاصة موازنة الجامعة الاردنية
لعـــام ١٩٧٩

الايـــرادات

دينار		
١ر١٢٠ر٠٠٠		الرسوم الجامعية
		المساعدات والمنح الحكومية
	١ر٠٠٠ر٠٠٠	مساعدة لمشروعات الخطة الخمسية
	٢٥ر٠٠٠	مساعدة للبحث العلمي
١ر٣٢٥ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	مساعدة لكلية الهندسة / البنك المركزي
		الرسوم الاضافية
	٣ر٦٠٠ر٠٠٠	التي تحصل عن طريق الرسوم الجمركية
٤ر٥٦٥ر٠٠٠	٩٦٥ر٠٠٠	التي تحصل بالاستناد لقانون الضريبة الاضافية
٦٩٩ر٤٠٥		ايرادات مختلفة
٧ر٧٠٩ر٤٠٥		المجمـــوع
١ر٨٦٥ر٥٩٥		العجز ويغطى من الالتزامات المدورة من عام ١٩٧٨
٩ر٥٧٥ر٠٠٠		

النفقـــات

دينـــار	
٣ر٣١٦ر٠٨٦	الرواتب والعلاوات والتعويضات
٣٠٥ر٠٠٠	اللـــوازم
١ر٨٥١ر٨٩٧	المتفرقـــة
٤ر١٠٢ر٠١٧	الانمائية / الراسمالية
٩ر٥٧٥ر٠٠٠	

خلاصـــة جامعـــة اليرمـــوك
لعـــام ١٩٧٩

الايـــرادات

دينـــار	
٤٠٠٠٠٠	الرسوم الجامعية
٦٥٠٠٠٠٠	مساهمة الحكومة
٨٩٠٠٠٠	ايرادات مختلفة
٧٧٩٠٠٠٠	

النفقـــات

دينـــار	
١٣٨٤٠٠٠	رواتب وتعويضات
١٨٦٠٠٠	لـــوازم
٢٩٥٠٠٠	متفرقـــة
٩٥٠٠٠	دراسات وابحاث
١٨٣٠٠٠٠	نفقات راسمالية
٤٠٠٠٠٠٠	انمائية / راسمالية
٧٧٩٠٠٠٠	

دولة رئيس المجلس
السيد حماد المعايطـــة
السيد حماد المعايطـــة

دولة الرئيس ، تفضل معالي وزير الماليـــة وقرا وجود مبلغ (٩٦٥) الف دينار رسوم تحصل بالاستناد لقانون الضريبة الاضافية . هل هـــو بموجب القانون الذي نحن بصدد مناقشته ام هو قانـــون سالـــف .

دولة رئيس المجلس
معالي الوزيـــر
السيد وزير المالية

كنت انتظر لاعطاء ايضاحات اثناء قـــراءة المشروع مادة مادة . المبلغ الذي اشرت اليـــه هو المتوقع أن تحصل عليه الجامعة بموجـــب مشروع القانون الذي يناقش حاليا مجموع المبالغ التي ذكرتها للجامعتين بالمشروع النافذ لا تتجاوز قيمة ٦٧٠ الف دينار لكلا الجامعتين خلال العـــام المالي ١٩٧٨ .

دولة رئيس المجلس
شكرا . الاستاذ سلمان
السيـــد سلمـــان القضـــاه

ايضاح ثاني ، لم ترد الرسوم المتوقعـــة من الضريبة الاضافية لكل من الجامعتين .

السيد وزير الماليـــة

الحقيقة وارد في كلا الموازنتين للجامعتين اوردت كل جامعة حصتها من ما يترتب من جباية. كل جامعة الحقيقة تصورت مبلغا مختلفا عـــن الاخرى . الجامعة الاردنية اوضحتها ولكن جامعة اليرموك دمجتها .

دولة رئيس المجلس
الاستاذ الشريـــدة
السيد عبد المجيد الشريدة

خلاصة موازنة الجامعة كما تفضل معالي الوزير الذي بث فيها من قبل رئاسة الجامعة . المبلغ ٩٥٠ الف هي على مشروع القانون الـــذي امامنا كيف وضعت الموازنة علما بانه لم يوافـــق على المشروع .

دولة رئيس المجلس
طاهـــر بك
السيد طاهر حكمت

الموازنة تقديرية . ولكن اود ان اشير الـــى الرقم ٩٥٠ الف وان الحصيلة التي ستجبى مـــن الضرائب الاضافية من القانون الموضوع امامنـــا الان ستكون حوالي ضعف هذا الرقم وافسر ذلك بمـــا يلي :

قدمت لنا وزارة المالية عندما بحثنا قانـــون رسوم رخص المهن بان حصيلـــة رسوم رخص المهن في عمان وحدها هي حوالي مليـــون دينار ولما كانت الرسوم الجامعية بمقتضى هذا القانون تعادل رسوم رخص المهن . فاننا نفترض هـــذا الرقم سيكون حوالي مليون دينار لمدينة عمـــان وحدها . لان التقدير السابق الذي اتيت بـــه كان من عام ١٩٧٧ . فاذا اضفنا الى هـــذا فالضريبة التي تحصل من كافة مناطق المملكـــة. واضفت الضريبة الاضافية التي ستفرض علـــى المعاملات المختلفة في الاراضي وغيرها نجد ان الرقم يفتقر الى الدقة وان الحصيلة ستكـــون ضعف هذا الرقم .

دولة رئيس المجلس
شكرا . معالي الوزير
السيد وزير الماليـــة

تصحيحا لما تفضل به سعادة العضو . في امانة العاصمة لم يتجاوز مليون دينار . سنـــة ١٩٧٦ قبل تعديل القانون كان تحصيل امانـــة العاصمة ٣٠٠ الف دينار وكان محصول كـــل بلديات المملكة ٩٠ الف دينار . في عام ١٩٧٧ كان تحصيل امانة العاصمة ١٧٠ الف دينار بعد تعديل القانون وفي كل بلديات المملكة كان ٦٥ الف دينار هذا تقديري وليس اعتباطي يتوقف على الادارة نحن نامل كما تامل معنا الجامعات انه عندما يجيز المجلس الوطني الاستشاري مشروع هذا القانون بعد اجراء تعديل عليه ان تكون محصلة الجبايـــة هي بحـــدود مليون دينار .

دولة رئيس المجلس
الاستاذ الريماوي
السيد عبد الله الريماوي

في الواقع انا اشعر بسعادة ان يـــكون

هكذا من الأصل

مجلسنا الكريم قد ارسى أمرا اساسيا بصدد صلاحياته وممارسته من حيث ارسى حقه وواجبه في ان يتأكد تأكدا مقنعا بمبررات فرض اي ضريبة . وبالتالي ايضا بدأ يناقش السياسة الضريبية وربما كان مناقشة السياسة الضريبية سواء من زوايا توسيع عادل او من زوايا توحيدها أمرا سيتاح مناقشته عندما تقدم لنا ما وعدنا به بصدد الرسوم الاضافية . ولكني وانا ارحب بكل هذا اريد أن ابرز نقطة للمجلس الكريم لا اخال أن الجامعة والرسوم المفروضة لصالح الجامعة هي المجال او الموضوع الذي يحسن بمجلسنا ان نبدأ عملية توصية بالتقتير فيها او بالتقليل منها اي موضوع اخر كالجوازات او غير الجوازات ربما كان التوصية بتقليل الضرائب فيه أمر مطلوب في ضوء دراسة منهجية . فلذلك انا شخصيا مع تأكيد المعاني السابقة ، ارى المبدأ في دراسة المواد مادة مادة وبروح الموافقة على ما هو مطلوب للجامعة وذلك تأكيد مني لي اهمية ورود الجامعة طبعا في بالنسبة للجامعة أمور اخرى أن تكون موضوع بحث وموضوع توصيات بنقطتين رئيسيتين قد يكون مجال في هذه ـة او غيره . الاولى أن نضمن بانه بشأن التي تحصل من الطلاب لا تتحول هذه ـم الى حاجز عن دخول الجامعة للطالب ـقير والذي بنفس الوقت يكون ذكيا وذو علامات عالية يعني نضمن أن الرسوم لا تكون حجر عثرة من هذه الزاوية . الامر الثاني ، أن نضمن ايضا أن الجو الجامعي يجب أن يكون جوا تتوفر فيه المقومات الرئيسية لخلق الرجل ، الرجل الذي سيستغل المسؤولية . وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ السبول

السيد جودت السبول

اثني على اقتراح معالي عبد الله بك

دولة رئيس المجلس

الاستاذ السبول يثني على اقتراح عبد الله بك بالموافقة على زيادة الرسوم الاضافية .

من يوافق مع كلمة صغيرة للسيد الدجاني ابو جمال .

السيد كمال الدجاني

ما أود أن اقوله بالنسبة لمبلغ وزير المالية قال في ٣٦٠ الف دينار حصة الجامعة من المحروقات . اقول الجمارك تجبي ٢ ٪ من الجمارك بموجب قانون خاص يسمى قانون رسوم الجامعة الاردنية ففي لدينا اثنين قانون رسوم الجامعة الاردنية وقانون الرسوم الاضافية .

دولة رئيس المجلس

اقرأ يا سعادة المقرر القانون الجديد .

السيد المقرر

قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك لسنة ١٩٧٩

المادة ١ـ يسمى هذا القانون (قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك لسنة ١٩٧٨) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

دولة رئيس المجلس

بدأنا بالتلاوة اذا كان هنالك للاخوة الاعضاء اي ملاحظة انا اعطيهم الكلام .

السيد امين شقير

لي رجاء أن يوضح الاستاذ المقرر اي قانون يتلو هل هو القانون أم مشروع القانون المقدم من الحكومة اصلا أم هو المشروع الذي اعدته اللجنة المالية .

السيد المقرر

القانون الذي بيدي هو كما عدلته اللجنة المالية .

الدكتور عيسى القسوس

المادة (١) التي تلاها المقرر اقترح ان يسمى هذا القانون قانون الرسوم الاضافية للجامعات الاردنية لانه وعد رئيس الحكومة سابقا أن تكون جامعة الجنوب جامعة مؤتة أن تحول الى جامعة الجنوب وبذلك تعطي مجال اذا تكون اي جامعة تدخل ضمن هذا القانون .

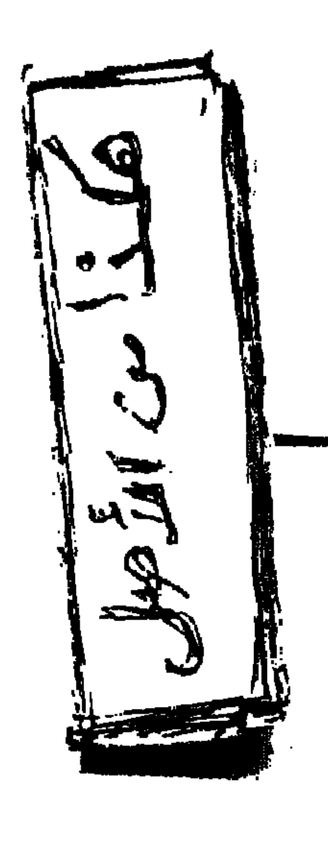
دولة رئيس المجلس

معالي الوزير

السيد عبد الرؤوف الروابدة

وزير الصحة

سيدي كلمة الجامعات تصرف للجامعة



سواء كانت حكومية او غير حكومية ولذلك القانون جاء يتحدث عن الجامعتين الرسميتين وعندما تضاف اي جامعة يعدل القانون ليشمل الجامعة الثالثة حتى لا يشمل الجامعات الخاصة اذا انشئت .

السيد احمد الشوبكي

ليكن التعديل الرسوم الاضافية للجامعات

دولة رئيس المجلس

الجامعات الاردنية الحكومية .

عبد الله بك

السيد عبد الله الريماوي

الحقيقة وجهة النظر المطروحة بالاقتراحين جديرة بالحل . ويعني ليست العملية مجرد راي بالتعديل للتعديل . في القانون بشكله الحالي يحول دون أن يخصص ريع هذه الضريبة اي مبلغ لصالح اي جامعة قد تنشأ في ظله وتكون جامعة رسمية او جامعة حكومية بالمعنى الصحيح . لا بد أن نجد حلا . فاذا قبل قانون الرسوم الاضافية للجامعات الاردنية الرسمية انا لا اجد أن هذا فيه مجال للاعتراض عليه الجامعات الوطنية او الاهلية ، لا اخال انه في عندها جامعات ولا مشاريع جامعات .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد احمد الطراونة

الجامعات الموجودة الان هي جامعة الاردن وجامعة اليرموك . عندما صدر هذا القانون للجامعتين الجامعات تصدر موازنتها على اساس هذا القانون . اذا جعلتها مطلق لا تستطيع هذه الجامعات اذا انشأ جامعات في وقت قريب تنظم موازنتها ، عندما تأتي جامعة جديدة عندها ينظر في القانون بحسب الواقع الجديد . انما الان يجب أن يكون فقط للجامعتين لتنظيم موازناتها .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على بقاء المادة كما هي؟

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر استمر .

السيد المقرر

المادة ٢ ـ بالاضافة الى الضرائب والرسوم المفروضة للجامعات في المملكة بموجب اي قانون او نظام اخر معمول به يستوفى من قبل الدائرة المختصة رسم اضافي وفقا للاحكام الواردة في هذا القانون ويقيد ايرادا لحساب الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك ويوزع بينهما حسبما ما يقرره مجلس الوزراء .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

السيد المقرر

المادة ٣ ـ أ ـ يستوفى (١ ٪) سنويا من الارباح المعدة للتوزيع على المساهمين في الشركات المساهمة العامة او المساهمة الخصوصية العاملة في المملكة ويدفع هذا الرسم خلال (٣٠) يوما من تاريخ موافقة الهيئة العامة على الميزانية السنوية للشركة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جمعه حماد .

السيد جمعة حماد

دولة الرئيس ، المشروع المقدم من الحكومة يقول انه يفرض نصف ٪ في المادة ـ ٣ ـ ياسيدي اجتمعت اللجنة المالية المادة ثلاث انا ارجو لبعض التعديلات التي اقترحتها اللجنة . تقول اللجنة في اقتراحات المادة ـ ٣ ـ شطب عبارة الخاصة والاستعاضة عنها بالخصوصية شطب عبارة الجمعية العمومية والاستعاضة عنها بالهيئة العامة،شطب عبارة الموازنة العامة والاستعاضة عنها بالميزانية السنوية ، شطب عبارة الخاصة والاستعاضة عنها بالخصوصية . جـ استبدال نصف٪ بـ ١ ٪ .

السيد امين شقير

يا سيدي فيما يتعلق بالمهلة المعطاة لمثل هذه الرسوم ٣٠ يوما ، الواقع انها فترة قصيرة جدا وانه من المستحسن ان تمدد الى ٦٠ يوما على الاقل لان الواقع قضايا الشركات وقدراتها على الدفع في تواريخ معينة ليست دائما مرتبطة بقدرتها على تحقيق هدفها لذلك انا بمعتقد ان ٦٠ يوما فترة منطقية ومعقولة ومنتجة .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد احمد الطراونة

يا سيدي هذا وارد فيهما بعد ما توزع الشركة ارباحها خلال ٣٠ يوم معناها احتضنت من المبلغ معناها ممكن تفبره يومين — يعني لمدة ٣٠ يوم كافية لشركة عندها الرقم كامل وعندما وزعت الارباح خصمت منه ١ ٪ وتستطيع ان تسلمه بخلال اسبوع فالشهر مدة كافية يعني .

السيد امين شقير

المدة للتوزيع شيء يختلف من اجراء عملية التوزيع فاذا كان التاريخ من تاريخ الموافقة فانا اطلب أن تمدد الى ستين يوما ، واذا كانت من تاريخ التوزيع مع التوزيع انا اقول .

دولة رئيس المجلس

الدكتور السالم

الدكتور خليل السالم

المفروض دولة الرئيس فيما يتعلق باجتماع الهيئة العامة ان يعقد بحوالي شهرين من انتهاء السنة المالية او ثلاثة في فترة طويلة بعد نهاية السنة المالية تعقد فيها الهيئة ، وبعد ذلك تلي فترة سماح مدتها ثلاثين يوما بعد انعقاد الهيئة العامة ، يعني قد تكون المادة ٤ اشهر بعد نهاية السنة المالية والمفروض لاي شركة مساهمة خاصة أن تكون الاموال المعدة للتوزيع ولمثل هذا الفرض اموال سائلة ومتواجدة في البنك لاغراض دفع المبالغ المستحقة وسواء لمثل هذه الضريبة او لارباح المساهمين ، ولذلك ارى ان تبقى المادة كما هي ، ولا ضرورة لان تطول المدة بعد ذلك .

دولة رئيس المجلس

من يثني على اقتراح امين بك ؟ من يؤيده الى ستين يوم ؟

١٢ صوت الى ٤٩
سقط الاقتراح وشكرا

جودت بك

السيد جودت السبول

يتذكر المجلس انه قبل مدة جرى تعديل على قانون ضريبة الدخل تم بموجبه فرض رسوم اقل تشجيعا لبعض الشركات . ناتي الان ونفرض ١ ٪ ، باعتقادي انه يؤثر على الشركات . اقترح بقاء النص .

دولة رئيس المجلس

في اقتراح من جودت بك ، من يوافق عليه؟

دولة رئيس المجلس

لم يوافق على الاقتراح .

السيد المقرر

يتابع قراءة مشروع القانون .

ب — يخضع جميع المكلفين بموجب القوانين الخاصة برسوم رخص المهن ورسوم خدمات المكاتب المهنية المعمول بها باستثناء الشركات المساهمة العامة والخصوصية من احكام هذه الفقرة لرسم اضافي مقطوع يساوي نصف الرسم المتوجب دفعه بموجب تلك القوانين ، وتستوفى هذه الرسوم من قبل الجهات المختصة باصدار وتجديد الرخص التي تقع ضمن اختصاصاتها ولا تصرف الرخص ولا تجدد الا بعد استيفاء هذه الرسوم .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

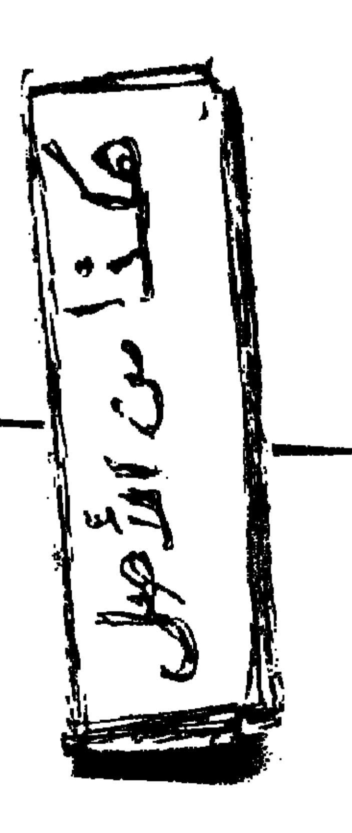
الواضح ان هذه الفقرة هي اهم الفقرات في هذا القانون وذلك لانها تعني طرح ضريبة مباشرة بصورة قانونية على قطاعات كبيرة من المكلفين . هؤلاء المكلفون نفسهم هم الذين قمنا برفع الرسوم عليهم ضعفي او ثلاثة في بعض المواضيع حينما نرى اقرار قانون رسوم الرخص السابقة والان نريد ان نفرض عليهم رسوما تعادل رسوم رخص المهن . انني اعتقد انه مهما كان لموضوع الجامعات من اثارة عاطفية ومهما كان لدينا من رغبة في دعم الجامعات الا ان هذه الرغبة لا يشترط في افراد الشعب وحدهم أن يتحملوها بشكل مباشر . ان دعم الجامعات ياتي من طرق مختلفة ومن هذه الطرق ايضا ان تقوم الدولة في موازنتها الخاصة بدعم هذه الجامعات وبوسائلها الخاصة . ولا يحتج هنا بالقول بان هذا فيه مساس بالاستقلالية للجامعات استقلالية الجامعات كما نعلم جميعا ليس امرا واقعيا في اي بلد من بلدان العالم سواء الراسمالية منها او الاشتراكية او دول العالم الثالث. ولذلك فانني اعتقد ان كل المبادرات التي قدمت لا تبرر امام الناس ولا تبرر لنا أن نقوم باجبارهم على دفع رسوم مهن ، رسوم الجامعات الاضافية تعادل رسوم المهن وذلك ايضا ان هذا الرسم ليس هو الرسم الوحيد الذي يدفعه المكلف من هذه الفئة . ان هؤلاء الناس يدفعون ايضا ضرائب مختلفة للجامعة نفسها . انهم يدفعون ضرائب ضريبة باسم ضريبة المعارف ، ويدفعون ضريبة عند استيراد المواد اي مادة من المواد، وهم يدفعون ايضا ضرائب بموجب هذا القانون على اية معاملة اراضي او على اي بيع او هبة او غير ذلك . وهم يدفعون هذا الرسم في معاملاتهم الحكومية الى كاتب العدل ويدفعونه لدى ابرال الوكالات عند الحاكم . ويدفعونه ايضا عندما يريدون البناء ، ويدفعونه ايضا كمساهمين بالشركات التي عليها رسوم اضافية انني اعتقد أن المغالاة بالطلب بمضاعفة الرسوم هذه الضريبة هو امر يخرج من كل الحدود المطلوبة فبالاضافة الى ازدواجية الرسم الذي ذكرته ايضا اعتقد ان الرسم يجبى بطريقة مثلثة ورباعية ايضا وانني بهذا اقترح أن تبقى الرسوم على هذه الفئة بالنسبة لهذه الفقرة كما هي عليه بالقانون السابق .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل السالم

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس يخيل الي انه منذ البداية يجب ان نتطلع قليلا وان نتعمق في دراسة ميزانيتي الجامعتين الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك ويمكن استخلاص الحقيقة الاولى وهي ان الرسوم الجامعية مجموعها ٥ر١ مليون دينار من اصل ١٧ مليون دينار ، اي ان الرسوم الجامعية تشكل فقط ٨٪ — ٩٪ من كلفة التعليم في الجامعتين و ٨٪ او ٩٪ لاغراض استكمال جميع النفقات لا بد ان تاتي من مصادر اخرى . والمصدر الاول كما اقترح الاخ الاستاذ طاهر يجب أن يكون





الحكومة ، لا اختلف معه كثيرا في هذا الطلـب ولكن مساعدة الحكومة للجامعتين تبلغ حوالـي ٨ ملايين دينار وهي تشكل ايضا نسبة ٤٠ــ٤٥٪ من موازنتي الجامعتين ، ولا بد من استكمـال النفقات ولا بد من الحصول اما على مساعـدة حكومية جديدة تجبى بضرائب جديدة ، واما ان تقوم بفرض قوانين خاصة لاغراض الجبايـة للجامعة ، ولا سبيل اخر امامنا .. وكنا نظـن كلجنة مالية ان من الافضل كمبدأ عام ان تحصل جميع الضرائب من الخزينة وان تخرج جميـع المساعدات لاي هيئة من هذه الخزينة ايضـا ، وعندئذ تحقق مطلب الاخ حكمت ، فيكون مساهمة الحكومة في النفقات الجامعية فوق الـ ٨٥٪ او ٩٠٪ . الا ان الاسلوب الذي اثره هذا البلد ولمدة طويلة ماضية اثر ان يستخدم القوانين الخاصـة لاغراض الجباية الخاصة ولمصلحة مؤسسة بعينها وهي طريقة ايضا وطبقت بهذا البلد ولا اعتقد ان اللجوء الى تطبيق الطريقة الاولى يمكن ان يكون فرديا والافضل له ان يدرس عندما يقدم معالـي الوزير كمال قال اكثر من مرة ، الجداول بالضرائب التي تجبى لمصالح مؤسسات بعينها . لذا لا بد من فرض رسوم سواء حصلتها الخزينة لموازنـة الدولة او فرضتها بقوانين اخرى . لا بد من ايجاد موارد لتغطية ٩٠٪ من نفقات الجامعـة . والضرائب لا بد ان يتحملها المكلف في هذا البلد ، يعني ليس بالامكان ان نفرض ضرائب على بلد اخر ويجب ان نواجه هذه الحقيقة اننا اذا كنا نطالب بخدمات افضل ، فلا بد ان ندفع ثمن هـذه الخدمات . وليس من المصلحة ان نطالب الحكومة ولا اظن ان من المعقول بان تجد موارد للانفاق ولا نعرف لها الطريق للحصول على هذه الامـوال لاغراض الانفاق المتخلف ، كان من الطلبات التي ابداها بعض الاخوان اننا يجب ان نقبل جميـع الطلبات في الجامعة بحيث لا نسمح لاي منهم ان يذهب لتلقي العلم في الخارج ، وعندما تطلـب الجامعة لهذا الغرض غـرض التوسع سواء في خدماتها التعليمية او انشاءاتها لاغراض هـذا التوسـع في الخدمـات التعليميـة ، تقول بان الضرائب قد زادت . ان مثل هذا الموقف لا اعتقد انه منطقي مع نفسه . ارجو ان اضيف فيما يتعلق برسوم رخص المهن . رسوم رخص المهن كانت تطبق في الماضي بنفس الروح وبنفس الطريقة ، وكانت رسوم المهن والمكاتب المهنيـة قد قررت في هذا المجلس ، والعـودة في رايـي لتطبيق قانون سابق بمعدلات رسوم مهن مختلفة عن رسوم المهن التي اقرها هذا المجلس لا اعتقد بانه اجراء عملي . ولذلك رات اللجنة ان تسـير او توافق على القانون بالشكل الذي يرد فيـه من الحكومة من حيث تطبيق رسوم المهن التـي اقرها هذا المجلس لاغراض الجامعة ، يمكـن القول بان بعض رسوم رخص المهن قد زادت فـي ذلك القانون ، واذا كانت قد زادت زيادة غـير عادلة ، فكان يجب ان نحاول عندئذ ان نقـول بذلك عند تطبيق القانون . اما في هذه المرحلـة ولاغراض تمكين الجامعة من ان تقوم بمخصصاتها وخططها التعليمية . فلا اعتقد من المصلحـة ان نخفض في هذه النسب ، لان ذلك اذا كانت موازنة الجامعة دقيقة ومتصلة بخدمات ومشروعـات واقعية وحقيقية ، اذا خفضت مثل هذه الضريبة هنا او ندل الجامعة او الحكومة على مصـادر جديدة للتمويل ، واظن ان هذا ليس بالامكان مـا دام قانون الموازنة قد اقر في هذا المجلس اوصي دولة الرئيس والاخوان بان يقبلوا هذه المادة كما وردت من الحكومة ومن اللجنة .

دولة رئيس المجلس

المقرر ، وضح ، تفضل

السيد المقـرر

نحن مع الدكتور خليل في ان الجامعة يجب ان تتوفر لها المبالغ المالية ، سواء كان هذا المبلغ من الدولة او من القطاع الخاص . ولكن واضـع القانون راى عدة قطاعات وفرض عليها نسبـا متفاوتة من الرسوم ، وبرايي المتواضع واؤيـد الاستاذ طاهر ان اكثر القطاعات تاثرا بهذهالنسبة هو قطاع اصحـاب المهـن .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

نقطة نظام دولة الرئيس : من يخرج للقراءة على المنصة هو للدفاع عن القرار الذي اخذتـه اللجنة وليس لمناقضته . اتمنى على نقطة النظام ان تكون مجالا للتطبيق اذا سمحت ان يكن حياديا .

السيد المقرر علي البشير

اتفقنا على ان المقرر هو شانه شان بقيـة الاعضاء ، ويستطيع ان يعطي رايا اما يخالـف الراي الذي اخذته اللجنة او الراي الذي يـراه مناسبا . وهذا لا يخالف النظـام ولا يحدث اي نقص في النظـام .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، عبد الرؤوف بك .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

يا سيدي اذا سمح لي الاخوان انا في قناعتي قبل مناقشة اي نقطة واثارة الحماس حولهـا ، يجب ان يكون الوضع الحالي مرئي للزملاء في هذا المجلس الكريم ، قبل الحديث عن ما نريد مـن القانون الجديد . وتصورنا كان ان الاخوان عندما طلبوا الاسباب الموجبة لهذا القانون ولمعرفـة مثل هذه النقاط . لماذا ادخلت في النظام الجديد ، هذه مادة جديدة ادخلت ابرزها في الاسباب الموجبة القانون السابق لم يكن فيه عدالة ، كان لا يتقاضى الا من جهتـين .

دولة رئيس المجلس

ما راي القانونيين في المجلس بموضوع المقرر والراي المناقض لقرار اللجنة .

الاستاذ عبد الله الريماوي .

الدكتور خليل السالم

نقطة نظام دولة الرئيس ، هل المقرر هـو المقرر هل اشترك في مناقشات اللجنة .

دولة رئيس المجلس

المقرر مريض

الدكتور خليل السالم

اذا كان المقرر مريض يخرج واحد في اللجنة .

السيد عبد الله الريماوي

في حالتين ، عندما يتحدث مقرر اللجنـة بوصفه مقررا لها ، فالمطلوب منه الدفاع عـن قراره ولكن هذا لا يمنع مقرر اللجنة لا بوصفـه مقررا لها وانما من موقعه كعضو ان يطرح رايـه بالشكل الذي يراه ، ولذلك الاخ الزميل ابو نواف عندما يقول ، اريد ان اطرح راي فمن حقه ان يفعل ذلك ولكن ليس بوصفه مقررا .

دولة رئيس المجلس

احمـد بك .

السيد احمد الطراونـة

نقطة النظام ، يكون مقـرر اللجنة مـن الاعضاء الذين اشتركوا في اللجنة ، ولذلك يجب ان يدافع عن قرار اللجنة احد اعضاء اللجنـة المالية . في حال غياب المقرر يدافع رئيس المجلس اما بقية الاعضاء فلا يكون مقرر اللجنة ليس هـو عضوا فيها ولا يشترك لانه يدافع عن قرار هـو وضعه ، ولذلك اقترح ان يكون الدكتور خليـل السالم رئيس اللجنة المالية هو الذي يدافع عـن القرار الذي جاءت به اللجنة الى هذا المجلس .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

يا سيدي نفترض ان مقرر اللجنة كان لـه راي مخالف في مناقشات جلسة اللجنة . وراي مخالف بالتوصية ، فهل يمتنع عليه كمقرر للجنـة ولا ادري لماذا الان يثار الاعتراض في وجه المقرر الذي اراد ان يتكلم من وجهة نظر معينة . بينمـا الاخوين الدكتور خليل السالم ومعالي احمـد الطراونة راوا الوضع واعترضوا عليه . فـي اكثر من ذلك . في نقطة نظام اخرى ، لقد تكلـم معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة في هذا المجال .

هكذا من الأصل

وانا اعتقد انه اذا كان يتكلم بصفته عضوا فـــي المجلس وهذا ما لم يفعله بالنسبة لكلامه الاخـــير فله الحق . اما اذا كان يتكلم باسم الحكومــــة فاعتقد انه لا يملك ذلك . لان من يملك الحق هـــو دولة رئيس الوزراء او الوزير المكلف الذي ينتدبه رئيس الوزراء لذلك وفيما عدى ذلك لا يجوز .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

نتامل مـــن الزملاء اعضـــاء المجلس ان لا يتدخلوا بداخل الحكومة من يحكي باسمها ، رئيس الحكومة هو صاحب الصلاحية في توزيع من يتكلم باسم الحكومة وليس طاهر حكمت وبالتالي أنت لا تسالني وانما يسالني رئيسي الله يخليك . فرئيس الوزراء هو الذي يقرر من يتكلم باسم الحكومـــة وليس المجلس ، المجلس يسمع راي الحكومـــة وشكـــرا .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك .

السيد عبد الله الريماوي

الحقيقة انا كنت وباصرار انه من حق الاخ الروابدة يحكي كوزير ويحكي كعضو في المجلس وايضا مع انه يدافع من اللجنة ، لكن إنا الحقيقة ايضا كعضو في المجلس لا اقر الاسلوب الذيتحدث فيه الاخ الروابدة مع عضو المجلس السيد طاهر حكمت . عفوا امر لا يتعلق بطاهر حكمت ، وانما يتعلق باسلوب مخاطبة عضو في المجلس انـــا شخصيا لا اقر هذا ، واطلب من رئيس المجلس ان يؤيد وجهة نظري .

دولة رئيس المجلس

وانا اؤيد وجهة النظر واطلب من معالـــي رئيس الوزراء بالوكالة فعلا ان نتعامل كالاخـــوة لا باسلوب يختلف ويخرج من النظام .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

رجاءا دولة الرئيس الذي بدا الكلام هـــو الاخ طاهـــر .

دولة رئيس المجلس

لم تقل حتى السيد طاهر حكمت

السيد عبد الرؤوف الروابدة

يا سيدي (مافيش) اذا الكلام على السيد ساقول سعادة السيد طاهر بك حكمت ، اما اذا كان الكلام ـــ رجاء دولة الرئيس ـــ اذا المطلوب هو استشارة نقطة نقاش أرجو دولـــة الرئيس الزميل الاستاذ طاهر بك حكمت ، اذا كانت هذه المخاطبة هي المطلوبة مني ، ارجوك ان اكمـــل حديثي ، اذا كان انا اخطات في مخاطبة فذلك امر اعتذر عنه ، الذي بدا بالنقاش يحدد من مـــن الوزراء يتكلم ليس مجلس الوزراء ، بدا عضـــو. وذلك اعتراض الاخ عبد الله وارد على اعتراض زميلـــي .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاه

نقطة نظام ، نحن مع الاخ علي بك ، ولكن يجب ان نتقيد بالنظام . واجـــب اي مقرر في اي لجنة ان يدافع عن قرارات اللجنة ، فما دام الاخ ابو فواز قبل هذا الاختلاف والا ينسحب ثـــم يعود . المادة (١٩) تقول : يقوم رئيس اللجنـــة بتنظيم اعمالها وتحديد ابحاثها ودعوة اعضاءهـــا للاجتماع ويتولى المقرر اعداد توصيات اللجنـــة عن القضايا المودعة اليها ويقوم بشرحها والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس ولرئيس اللجنـــة في حال غياب المقرر ان يكلف ايا من اعضائها للقيام بمهمة المقـــرر .

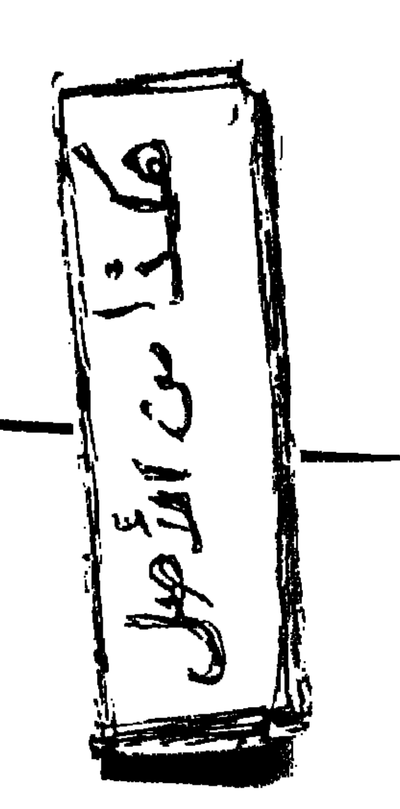
هذا القول ما في مجال للاجتهاد لانه قـــول صريح ولهذا كل مقرر عندما يخالف اللجنة ، بـــده يرجع الى مقعده ويدافع ويبدي رايـــه .

دولة رئيس المجلس

في الحقيقة في ضوء هذه النقاط القانونية وما اقترحه الزميل سلمان بك ، هل يرى المجلس ـــ ما دام معالي علي بك حريص على ابداء رايـــه وقضية واضحة ان يعود علي بك الى موقعـــه ويبدي رايه وان ياتي معالي رئيس اللجنة الماليـــة وياخذ محلـــه .

السيد علي البشير

يا سيدي انا اؤيد كل من قال بمناقشـــة السياسة الضريبية ، وعندما نناقش السياســـة الضريبية لا بد بالضرورة ان يقدم معالي وزيـــر المالية نسبة الدخل للمواطن الاردني، فلا تستطيع السياسة الضريبية الا على ضوء ضريبة الدخـــل اما بالنسبة لهذا القانون ، فانني اقول ان واضع هذا القانون قد راى نسبا متفاوتة فرضها علـــى عدة قطاعات . انا اقر واؤيد ذلك وانما لفـــت



انتباهي ان اكثر القطاعات تاثرا واكبرها حجمـــا هو قطاع اصحاب المهن ، فلا يجوز وقـــد اجلت بالامس قانون رخص المهن لان هذا القانون فرض نسبا مالية على اصحاب المهن وان نقول الان اننا نفرض عليهم نفس النسب التي فرضت في هـــذا القانون وان ناتي بقانون جديد وان نقول لهم اننا نضاعف عليكم نفس النسب . فانني اعتقد ان هذا ليس مقبول لا للراي العام وانني اؤيـــد الاستاذ طاهر بان تكون النسبة كما وردت بالقانون السابق

دولة رئيس المجلس

جودت بك

السيد جودت السبول

من الواضح انه قد بالغ في النسبة وانني اقترح حلا وسطا . ان يكون الرسم الاضافي ان يقال برسم مقطوع يساوي نصف الرسم الاضافي.

دولة رئيس المجلس

الاستاذ اخو ارشيدة

السيد عبد الله اخو ارشيدة

اؤيد اقتراح الاستاذ السبول

السيد احمد الطراونـــة

يا سيدي نقطة نظام

دولة رئيس المجلس

تفضـــــل

السيد احمد الطراونـــة

ارجو عندما يقدم احد الاخوان اقتـــراح ان يصار الى بحث هذا الاقتراح والتصويت عليـــه وانهائه وان لا نضـــع اقتراح فوق اقتراح الاخ جودت وضع اقتراح . انا برايي عندما يقتـــرح احد الاخوان اقتراح ان يوضع رايه بالتصويـــت فاذا نجح ذلك الاقتراح قطع المناقشة واذا لـــم ينجح يصار الى اقتراح غيره . اما نضع اقتراح فوق اقتراح فوق اقتراح الواقع يصير ضياع وقت للمجلس .

دولة رئيس المجلس

شكرا دكتور زهير ملحس

الدكتور زهير ملحس

يا سيدي اريـــد ان ارجع قليلا الى الوراء فيما ذكره الدكتور خليل السالم . طبعا علمـــا منه وترتيبه المنطقي جمع الموازنتين مع بعض ، وقال ان الحكومة تدفع اكثر من ٤٠٪ . لكن اذا نظرنا الى ورقة الجامعة الاردنية ، الرسوم الاضافية وحدها التي يدفعها المواطن بشكل مباشر،تشكل ٥٠٪ من الموازنة فقط للتمويل . وانا اؤيد ما جاء بتخفيض النسبـــة الى ٥٠٪ بالنسبـــة لرسوم الجامعـــــة .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا

السيد سليمان ارتيمـــة

دولة الرئيس ، نحن امام امرين ـــ عندنـــا جامعة اليرموك والجامعة الاردنية . نحن الواقع بدنا خدمات وبدنا جامعات وبدنا مدارس وبدنـــا طرق وبدنا مياه ومعروف من بلدنا اننا نعيش على القروض والمساعدات ومعظم الموازنة للقـــوات المسلحة . فانا باعتقادي ان هذه الضريبة انا مع الاخ جودت بين امرين ان نخفف عن المواطـــن ونحقق الغاية فيجب ان لا نبخل قدر ما نستطيـــع على جامعاتنا لان هاتين الجامعتين تخرج اجيـــال جيدة وان هذه الضريبة تذهب الى اشرف هدف.

دولة رئيس المجلس

المقـــرر

السيد المقـــرر

سيدي الرئيس انا بدي اوضح للاخ الدكتـــور زهير ملحس : قال بان مساهمة القطاع الخاص ٥٠٪ من ميزانيتي الجامعتين . الرقم قد يكـــون صحيح فقط لميزانية الجامعة الاردنية ، اما انـــا ارجح ميزانية الجامعتين معا والايرادات المختلفة التي يمكن يفترض لجامعة اليرموك ان تكون هي من الضرائب او من قانون حصيلة الضرائب مـــن قانون حصيلة الضريبة الاضافية مع ما هـــو مدرج بموازنة الجامعة الاردنية ان مجموعهما معا هـــو خمسة ملايين واربعمايـــة الف (٥ر٤٠٠ر٠٠٠) هذا الرقم بالنسبة الى سبعة عشر مليونـــا (١٧ر٠٠٠ر٠٠٠) هي اقل من ٣٠٪ ولذلك لغرض الايضاح وليس لغرض التاثير على القانون المقترح انما العمليات في ظل هذه الامور اقترح ما يلي او اضيف ما يلي : لا تتـــم العمليـــة بالمعدلات ولا بالتسويات . كما قلت ، اذا كانت الجامعـــــة الاردنية وجامعة اليرموك قد رتبت ميزانياتهـــا السنوية على اساس هذه الايرادات . ففي هذه

المرحلة خصم نصف مليون دينار من موازنتـي الجامعتين يعني بالتاكيد خصم مشروعان ستقوم بها الجامعة . أرجو أن نقدر هذا . وهناك فـرق كبير بين ان نطالب بالمزيد من الخدمات ثم ننكـر على هذه الجامعات الخدمات الضرورية لتقديمها انا احترم التخصصات واعتقد انها صحيحـة ومدروسة ومن هنا اظـن أن مثل هـذا الاقتراح سيضعف موقف المجلس في المستقبل للمطالبـة بالمزيد من الخدمات بالمستقبل للمطالبة بكثير مـن الخدمات في كل من هذه الجامعتين . واغلى مـا نملك الثروة الانسانية واغلى ما تملك هذه الثروة هي التعليم الجامعي الذي اصبح ليس مطلـب ثقافة ونور وتقدم ولكنه أصبح ايضا مصدر مورد مالي كبير لهذا البلد ، لعدد كبير من الجامعييـن الذين يعملون في الخارج .

دولة رئيس المجلس

معالي رئيس الـوزراء بالوكالـة

السيد رئيس الوزراء بالوكالة
الدكتور عبد السلام المجالي

اذا سمحوا الاخوان ، ان القانون القديـم كان للجامعة الاردنية فقط وعلى ما اذكر عندمـا وضع هذا القانون قدر انه سياتي الى الجامعـة الاردنية مبلغ مليون دينار . ولكن الناحيـة التطبيقية لم ياتي بهذا المبلغ وانما اقل من نصفه بسبب سوء التطبيق وبسبب المفاضلة ومشاكـل عديد . أريد ان اذكر المجلس الكريم اننـا الان لدينا جامعتين وليس جامعة واحدة ، الجامعـة الاردنية وجامعة اليرموك الناشئة . هذه النقطة في هذه المادة بالذات على ما اذكر في الجامعـة الاردنية عندما كنا نحصلها من رخص المهـن السابقة لم تتجاوز في سنة من السنين من ٣٠ الف دينار بالطريقة القديمة وبالاسلوب القديم . فالحقيقة الان سوف تختلف القيمة . الحقيقة لدينا الان جامعتين وليس جامعة واحدة .

دولة رئيس المجلس

نعود لهذا الاقتراح المقدم على قرار اللجنـة ومهما تكلم اي عضو فاعتقد انه سوف يكون الى احد الجانبين اما مؤيد بالنسبة لما وضعته اللجنـة ومشروع الحكومة او ان يؤيد الاقتراح الجديـد وهو صاحب الاولوية ، واقتراح الاستاذ طاهـر حكمت وثني عليه وأيده الأستاذ جودت وعدد من الاخوان . من يؤيد أن تخفض نسبة هذا الرسـم الاضافي للجامعة الى النصف عما هو محدد فـي مشروع القانون أو قرار اللجنة رجاءا ارفعـوا ايديكـم .

السيد الامين العام

٢٨ من ٥٤

دولة رئيس المجلس

٢٨ — ٥٤ فاز الاقتراح واصبحت هـذه النسبة هي نصف النسبة الموجودة في قانـون رسـوم المهـن .

السيد وزير الماليـة

نلاحظ انه بموجب القانون النافذ المعمـول المهنيين بموجب المادة — ١٢ — بدفعـوا رسما مقطوعا ٣٥ دينار وبموجب قانون رخص المهـن الجديد يدفع الشخص الواحد ٢٠ دينار اذا كان صاحب المكتب ويدفع كل شخص اضافي علـى المكتب ١٠ دنانير ، هذه ناحية ، الناحية الثانيـة بموجب القانون النافذ الحقيقة ان تحصيل رسوم المهن يفترض ان تجبي ما فرضه القانون . انـا في الحقيقة لا اود — ولكن اترك للاخوان المهنيين في المجلس الكريم ان يعودوا الى نقاباتهم ليسالوا هذه النقابات كم دفعت منذ اصبح القانون النافـذ الحالي واجب التطبيق . الحقيقة عندي ارقـام ولا اسمح لنفسي بذكر النقابات وما المقادير التـي دفعتها هذه النقابات للجامعة الاردنية عندما كان القانون السابق . من هنا الحقيقة اسف صـار القرار على المادة لتعديله الى النصف .

دولة رئيس المجلس

معالي الاخ كمـال

السيد كمال الدجاني

الشركات المساهمة العامة والخصوصيـة يجب أن ترفع من مكانها وتوضع بمكان اخـر . يدفع جميع المكلفين ضمن القوانين الخاصة رسوم رخص المهن ورسوم الخدمات خدمات المكاتـب المهنية المعمول بها . ربما كان هنا من الواجب وضع الشركات المساهمة العامة والخصوصيـة لرسم اضافي مقطوع يساوي نصف الرسم المتوفى

دولة رئيس المجلس

موافقين على ذلك على اقتراح كمال بـك، تقديـم كلمـة .

السيد احمد الطراونـة

يا سيدي الوارد في الفقرة — ا — في المادة — ٣ — هي حق المساهمين ، — ب — هنـا استثنيت الشركات المساهمة الخصوصيـة والمساهمة العامة لانها لا تعد حصتها كمساهمات سواء وردت هنا او لم ترد ، المهم أن تعفى هذه الشركات من هذا الرسم لكي لا يتكرر . ايضـا سواء وضعت هنا او وضعت في مكان اخر .

دولـة رئيس المجلس

حسن بك ، ماذا تقرأ .

السيد كمال الدجاني

يخضع جميع المكلفين بموجب القوانـين الخاصة رخص المهن ورسوم خدمات المكاتـب المهنية المعمول بها باستثناء الشركات المساهمـة العامة والخصوصيـة برسم اضافي مقطـوع يساوي نصف الرسـم المستوفـى من تلـك القوانين وتستوفى هذه الرسوم ، تشطب مـن احكام هذا القانون ، السطر الاول من صفحة ٢ الفقـرة — ج — .

دولة رئيس المجلس
الدكتور خليل السالم
رئيس اللجنة المالية

يستوفى ١٪ من الايرادات المالية للفـرف التجارية والصناعية والنقابات في مراكز المحافظات

ج — يستوفى ١٪ من الايرادات الاجماليـة للغرف التجارية والصناعية والنقابات في نهايـة كل سنة مالية ويدفع الرسم الاضافي في هـذه الحالة خلال الربع الاول من السنة المالية التالية للسنة التي تعود اليها تلك الايرادات .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جمعـة حماد

السيد جمعة حماد

دولة الرئيس مجرد استفسار . الجلسـة الماضية المجلس اجل النظر في القانون له طلبـا للاسباب الموجبة — فيبو انـه نحن مضطريـن ان نطالب اللجنة المالية باسباب موجبة اخـرى وخاصة ان هذا الكلام متكرر في اكثر من مـادة. نحن مع تقديرنا للحماس للجامعة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ وليد عصفور

السيد وليد عصفور

سيدي الرئيس ، في الواقع المشروع الذي ورد من الحكومة كان الرقم نصف٪ ولكن مندوبين عن غرفة التجارة وغرفة الصناعة كانوا موجودين في اللجنة وكانوا هم قد طلبوا ان ترفع الى ١٪ تاييدا ومشاركـة منهم للجامعـة .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك

السيد عبد المجيد حجازي

يا سيدي في المادة (٢) ذكر الجهات التـي تستوفي الرسوم . ففي المادة (٢) ذكر الدائـرة المختصة بالمادة (٣) ذكر الجهات المختصـة. في المادة (٦) الدائرة المختصة . في المـادة (١٠) الجهات المختصة . فلو يصير توحيـد لهذه العبارة حتى ينسق المعنى والاسلوب .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشـام

السيد احمد الطراونـة

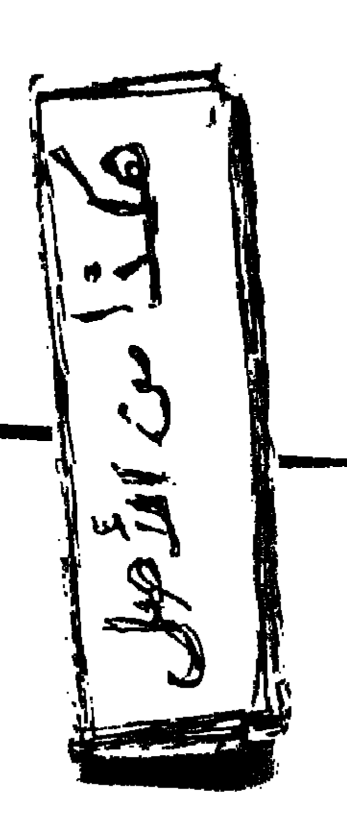
ترد اينما وردت الجهة المختصة

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على تصويب هذه العبارة.
امين بك

السيد أمين شقير

يا سيدي ، الغرف التجارية والنقابـات من الصعب تصميمها بنطاق الايرادات والدخـول والاعباء ، هذه مؤسسات بالاصل موجودة مـن اجل أن تقدم خدمات ضمن اطارات قانونيـة ونظامية معينة ، ليست هي في الاصل لا للاستثمار ولا للارباح ، وانما لتغذية هذه الخدمات وتامـين الانفاق عليها — انا استغرب فعلا أن تعتبـر من الجهات التي تخضع لرسوم وكانها ثغر مستثمر او من هذا القبيل . واذا كانت الغرف التجاريـة والصناعية قد عبرت من تضامنها في قبول مبـدا الرسم عليها وحتى رفعه . فانني اتمنى ان تكون للنقابات فرصة للتعبير باسلوب اخر ولكنني لا اجد سببا ولا منطقا يوجب فرض رسم على دخـل نقابات اشتراكات هي اشتراكات رسوم لان هو رسم على رسم . فانا اعتقد ان هذا تجاوزا .



دولة رئيس المجلس

عبد اللـه بك

السيد عبد الله الريماوي

الواقع انني كنت طلبت الحديث قبل التصويت على المادة السابعة ، قبل مرتين بلاش نعالج موضوع تمويل الجامعة بصورة عاطفية سواء كان المجلس ام اللجنة المالية . انا بقول لا ، لازم نعالج موضوع التمويل للجامعة بصورة عقلانية ، ومن اهم مظاهرها التدعيم المالي للجامعة وحيثما نريد ان نعيد النظر بالضرائب المفروضة على المكلفين فلعل اسوأ مجال نطبق فيه هذه العملية هي الجامعة . واذا كنا نشعر بالخطأ عندما اقرينا قانون الجوازات بما عاناه من اضافة وما فتح علينا من ابواب فليس المجال ان نصحح ذلك الخطأ في رأيي بخطأ اخر هو ان نحجب تمويل الجامعة . تمويل الجامعة عملية اساسية وانا لم ارغب بالتكلم عن رخص المهن . رخص مكاتب المهن اساسا بتشمل المحامين ، مكاتب المهنة ، المحامين ، والدكاترة ، المهندسين المفروض ان تكون اكثر الناس استعدادا وتحملا لتدعيم الجامعة — لذلك ونحن على ابواب بحث المواد الاخرى ، وبعد ان اقرت المادة التي اقرت وانتهى الامر ، فانني اناشد الاخوان ان لا نحاول ممارسة حق تقليل الضريبة ، التي قد تكون حق طبيعي لوضعه في الاطار الصحيح في اختصار اي ضريبة مفروضة بموجب هذا القانون وشكرا.

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاه

انا مع هذه المادة ولكن يبدو ان اللجنة الموقرة ادخلت النقابات دون ان يكون لها في القانون أصل . بعض الغرف التجارية في المدن الصغيرة تكون قليلة . كثيرا ما نسمع موضوع جوازات السفر وكان هذا المجلس قد ارتكب خطأ عظيما . نحن لم نوافق على قانون الجوازات الا بعد اقتناع — اقترح اعطاء النسبة التي اقرتها اللجنة المالية وجعل الغرف التجارية والصناعية مطلقة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

بقدر ما كنت متشددا في وضع الرسم المباشر على وضع الضرائب ، فانني أعتقد انه يجب ان لا نتساهل في فرض رسم على النقابات . يفرض فيها أن تتحمل قسط من رسوم الجامعة — ولذلك فانني أؤد ابقاء نسبة ١٪ واؤيد ان تتحمل النقابات المهنية وان تشطب المراكز وتبقى مطلقة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الشريف

السيد محمود الشريف

استسمح الاخوان بأن اعترف من خلال النقاش هذا اليوم احسست بنوع من الحيرة والمرارة . الحيرة حين سمعنا من بعض الاخوة بهذا المجلس يطالبون بتنهية الجامعات وتوسيع خدماتها وترقية مستوياتها لكي تستطيع ان تستوعب عشرات الالوف من ابنائنا الذين يدرسون في الخارج ويصرفون بالمناسبة ربما ملايين الدنانير للدراسة في الجامعات وهذا سبب الحيرة فنحن من ناحية نريد أن نرفع مستوى الجامعات وان نوسع وان نزيد الفعاليات، بحيث تستوعب كافة ابنائنا الذين يدرسون في الخارج ومن ناحية اخرى نناقش في وسائل تؤدي حتما الى تقليص قدرة الجامعات على تلبية الاماني والاحلام والمطالب التي نريدها هذا الموقف المتناقض اعترف انني لم استطع فهمه ، لا سيما كما قلت ونحن ندرك أن عشرات الالوف من ابنائنا يدرسون في الخارج ليس هنالك شخص لا يستطيع أن ينفق على ابنه عندما يرسله للقاهرة او بغداد او للبلدان الاخرى ، اقل طالب بيكلف والده (١٠٠٠) دينار ومع ذلك هذا الاب نفسه اذا وجد انه يدفع للجامعة ٢٠ أو ٣٠ دينار للجامعة بالسنة يتأفف ويتألم ويعتبر هذا رسم وهذا ضريبة. انا اعتقد أن ما يدفعه المواطنون جميعا بغض النظر عن وظائفهم أو مواقعهم في هذا البلد لا يدفعون ضريبة ، وانما يدفعون استثمارا للمستقبل . ويجب أن ننظر الى هذه المبالغ على انها استثمار لاولادنا واجيالنا المقبلة . ولذلك انا اظم صوتي بكل قوة لما ذكره الزميل الاستاذ الريماوي على اننا ينبغي أن ننطلق من الموقع أن الذي ندفعه ليس ضريبة انما هو استثمار ، كيف نستطيع ان نرقى بمستوى جامعاتنا اذا بخلنا عليها من الان بما يعنيها على التوسع وعلى تربية حاجات المستقبل .

دولة رئيس المجلس

السيد جمال ابو بقر .

السيد جمال ابو بقر

سيدي الرئيس . انني اؤيد دعم جامعاتنا الاردنية باعتبارها مؤسسات تعليمية حضارية تساهم مساهمة جادة وفعالة في تقدم وازدهار بلدنا الاردن العزيز على كل واحد منا واعتقد بان هذه النسب ليست عالية ، كما وانني اقترح تعديل نظام القبول بهذه الجامعات بحيث يجري توزيع المقاعد جغرافيا حتى يشمل جميع انحاء البلد كالريف والقروية والبادية ليتسنى لكافة ابناء هذا البلد الاستفادة من هذه المؤسسات المعطاءة وحتى يشعر كل مواطن ان له كامل الحق مثلما لغيره من الانتفاع من هذه الجامعات وعندها باعتقادي لا يوجد اي انسان بهذه البلد يبخل بالعطاء لهذه المؤسسات القيمة التي تخرج في كل عام فوجا من شباب هذا البلد ورجالات المستقبل مسلحين بالعلم والمعرفة .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، دكتور ربيع

الدكتور محمد احمد ربيع

دولة الرئيس ، في الفترة السابقة كنا جميعا او معظمنا يطالب بدعم الجامعات ، لان تقبل معظم طلابنا وانني اظن الى تساؤل السيدين الشريف وعبد الله الريماوي مما نود لهاتين الجامعتين ان تتسع لعدد كبير من طلابنا وطالباتنا وبالتالي يدخل بنسبة او نحاول ان لا نواكب جزئا بسيطا من هذا الاستثمار الضخم . وكذلك انا مع الراي واؤيد دعم الجامعتين .

دولة رئيس المجلس

الدكتور الزبن

الدكتور محمد عضوب الزبن

دولة الرئيس اخواني السير بهذا القانون وكاننا نكفر من سيئة سابقة . باعتقادي الشخصي ان كل ولي امر طالب او طالبة على استعداد ان يبيع ارضه في سبيل ان يدرس ابنه . ونطالب دوما الحكومة والجامعة بزيادة قبولها للطلاب .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ المعايطة

السيد حماد المعايطة

في الجلسة السابقة دولة الرئيس تاجل النظر في مشروع القانون على ضوء المبررات فانا اقترح على ضوء اطلاع المجلس الكريم على موازنتي جامعة اليرموك والجامعة الاردنية وبالنظر للحاجة الماسة للدعم وما تحتاجه من مصادر تمويل . اقترح الموافقة على القانون كما جاء.

دولة رئيس المجلس

سامي حسن منصور

السيد سامي حسن منصور

يا سيدي ، هنا الصناعات والنقابات ، تضاف النقابات المهنية . لا يوجد عند النقابات المهنية ايرادات ولا يوجد لديها اموال وليست بناحية تجارية .

السيد عبد الله الريماوي

النقابات غير العمالية . لانه يوجد نقابات لاصحاب الاعمال . كلمة غير العمالية تشمل المهنية وغيرها .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاه

كلمة النقابات يجب ان تبقى مطلقة ويستثنى نقابات العمال من ذلك .

دولة رئيس المجلس

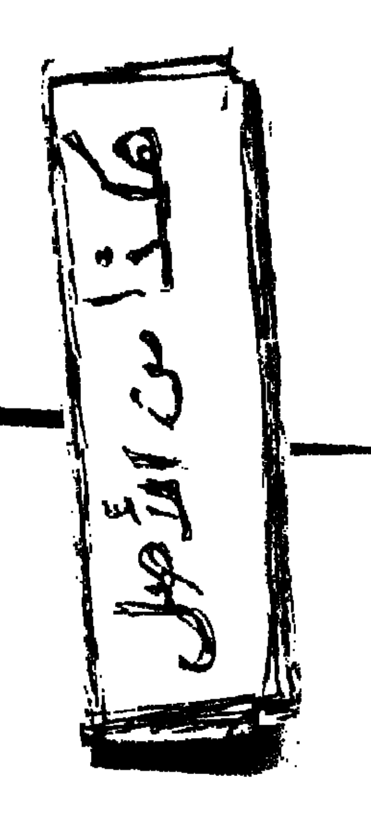
العمال هم موضع دعم الجميع وما يساهموا فيه هو نسبة قليلة ومحدودة .

السيد سامي حسن منصور

يا سيدي لو وجد لديهم شيء يساهموا والان لا يوجد .

السيد كمال الدجاني

استعمال عبارة او اي دائرة اخرى ربما تحمل المواطن دفع رسمين ، وليس رسما واحدا من المفروض ان يكون البيع والافراز والهبة من المفروض ان تكون في دوائر التسجيل ولكن بعض المرات ، يجري التعاقد امام كاتب العدل ومن



ثم يسجل في الدائرة المختصة وهي دائرة الاراضي ويكون الانسان مضطرا في هذه الاحوال لدفع رسمين واعتقد ان هذا ليس هو المطلوب واقترح شطب عبارة واي دائرة اخرى .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

يا سيدي من الواضح ان المعاملات هذه فقط التي تجري امام دائرة الاراضي/دائرة التسجيل لان اي معاملة من هذه المعاملات خارج دوائر التسجيل فهي باطلة . نحن لا ناخذ الا على المعاملة القانونية ، المعاملة القانونية لا تكون الا امام مامور التسجيل وينتهي كل شيء .

دولة رئيس المجلس

معالي الروابدة

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الزوايدة

السيد شفيق الزوايدة

اقترح بقاء النص كما هو .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك وجودت بك يثنوا على الاقتراح . لدينا الحقيقة عدة استفسارات واستيضاحات جميعها اصبحت واضحة . لدينا الان اقتراح ان تبقى المادة كما هي مع شطب التحديد المديني يعني مدينة الزرقاء وغيرها . من يوافق على هذا القانون ؟

الجميع :

موافقون مع شطب في مراكز المحافظات ومدينتي الزرقاء والعقبة

دولة رئيس المجلس

شكرا

السيد المقرر

المادة (٤) يستوفي من كل معاملة افراز او بيع او هبة او تامين تتم امام دائرة تسجيل الاراضي او اية دائرة اخرى رسم بنسبة نصف٪ من قيمتها على ان لا يزيد رسم تامين الدين عن ١٥٠ دينارا .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الرؤوف الروابدة

السيد عبد الرؤوف الروابدة

في تامين ريف يتم عند بنك الاسكان ولا يتم في دائرة الاراضي ، ولذلك يجب تقاضي هذا الرسم عليه .

دولة رئيس المجلس

السيد الزوايدة

السيد شفيق الزوايدة

يا سيدي بموجب قانون بنك الاسكان معفى والمادة (٤) تقول يستوفى عن كل معاملة افراز او بيع او هبة . اي معاملة بيع ارض عليها رسمين رسم بيع ورسم شراء . رسم الشراء هنا غير داخل وهو ٦٪ وهو اكثر من رسم البيع . ٦ و ٤ — ٤ بيع و ٦ شراء وهذا غير داخل في القانون .

دولة رئيس المجلس

جودت بك

السيد جودت السبول

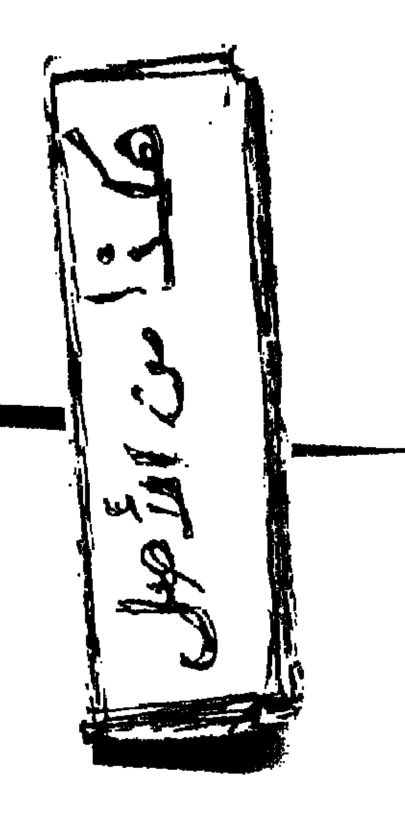
اقترح بقاء النص كما ورد .

دولة رئيس المجلس

معالي خليل بك

الدكتور خليل السالم

الحقيقة ان رخص المهن تناقشنا من سيدفع الـ نصف٪ من القيمة ، ليس فيها الـ نصف٪ من الرسم المفروض وانما هي نصف٪ من قيمة الارض التي جرت معاملة افرازها باستثناء قيمة الدين التي قد تكون قيمتها كبيرة جدا فحيث الـ نصف٪ منه قد تتجاوز ١٥٠ دينار ولذلك وضعنا قيد على رسم تامين الدين اذا كان ٣٠٠ الف دينار فالـ نصف٪ قد تكون اكبر من ١٥٠ لذلك فيما يتعلق بتسجيل اراضي او اي دائرة . الحقيقة عندما قلنا من سيدفع ، ترك لنا رسم البيع ونصف الشاري والبائع معا فلما من يدفع هذا الرسم . لم يرد بالقانون السابق ولا فيما اقترحته الحكومة طريقة للتوزيع بين البائع والشاري او بين المستفيد من الهبة او الوارث . اما او اي دائرة اخرى لا تعني تكرار الرسم ، لا تعني مطلقا تكرار الرسم يعني اذا لم تتم جميع هذه المعاملات الا في هذه الدائرة ، فيمكن شطب العبارة لكن بما انه ممكن



ان تحدث عملية عند السفارة مثلا عندئذ تتقاضى هذه النسبة ولو لم تكن المعاملة في مكانها .

دولة رئيس المجلس

كمال بك الدجاني

السيد كمال الدجاني

ان ما اورده الزملاء الافاضل يؤيد وجهة نظري اذا كان لا يتم البيع او الافراز او الهبة الا في دائرة التسجيل ، فعبارة او اي دائرة اخرى تكون بلا معنى . المفروض في الشارع ان لايستعمل عبارات الا في محلها ولذلك اقترح شطبها .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاه

يا سيدي الحقيقة انا لا اقترح شطبها . المادة من الاصل بيع الاراضي والعقارات يجب ان يتم اصلا امام دوائر التسجيل . فهذه تنصرف الى الاموال غير منقولة طبعا . او اي دائرة اخرى بحيث تكون هبة او دين او تامين هبة سيارة مثلا او تامين على ارض او اموال غير منقولة لذلك يجب ان تبقى واية دائرة اخرى وبما ان النماذج لا تتم الا بدائرة التسجيل يتوجب ابقائها .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر

السيد طاهر حكمت

يا سيدي لا بد من ابقاء عبارة امام دائرة اخرى لان هنالك معاملات هبة تتم خارج دائرة التسجيل واحب ان اوضح من هذه المعاملات التقارب على التركة لدى المحاكم الشرعية . فهو لا يذكر هذا التقارب الذي يعني هبة اراضي الورثة للاخرين لا يجوز اطلاقا امام محاكم اخرى وانما يكون امام محكمة التسجيل .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الزوايدة

المهندس شفيق الزوايدة

اي معاملة بيع اراضي يدفع فيها رسمين وباسمين مختلفين ، رسم بيع ورسم شراء فنحن نريد ان نسال المحامين والمسؤولين بموجب القانون هذا رسم الشراء غير خاضع للقانون .

دولة رئيس المجلس

احمد بك الطراونة

السيد احمد الطراونة

التامين او الهبة او البيع الذي ورد هنا في امام دائرة الاراضي فيما يتعلق بالاموال غير المنقولة . لكن كما قال الاخ سلمان هنالك سيارات تباع بواسطة دائرة السير . لهم كاتب عدل وتجري لديه المعاملات. معاملات اخرى في بقية القوانين يتم تثبيتها في دوائرها ولذلك عندما قال امام دوائر التسجيل قصد فيها الاراضي لكن بقية الاموال غير المنقولة التي كذلك توضع هبة او تامين للدين . السيارة ممكن ان توضع تامين للدين مثلما يوضع البيت . ولذلك جاءت الدوائر الاخرى لكي تكمل وتتم هذه الناحية ، والا يكون رهن (ماك) يمكن ثمنه ١٠٠٠٠٠ دينار لتامين * الدين ليس عليه رسوم .

دولة رئيس المجلس

معالي خليل بك

الدكتور خليل السالم

كنت ساقول بالنسبة للاخ الزوايدة انه يفتكر النصف٪ من الرسم . النصف٪ من القيمة التقديرية .

دولة رئيس المجلس

احمد بك الطراونة

السيد احمد الطراونة

الحقيقة الاشكال جاء : من ان الرسم في دوائر الطابو .

دولة رئيس المجلس

هل يعني هذا رسم البيع والشراء ؟

السيد احمد الطراونة

لا يعني هذا ، يعني لو بعنا ارض ، بدل ان يكون الرسم ١٠٪ يصبح الرسم ١٠,٥٪ هذا معناه . لكن الرسم الـ ١٠٪ يكون ٦ على المشتري و ٤ على البائع . فتساءل الاخوان ان النصف يوضع على الـ ٦٪ او الـ ٤٪ يجب ان يعين ، لكن الرسم ككل يصبح ١٠,٥٪ .

* سيارة ماركة ماك

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاه

يا سيدي انا بقـول النصف٪ تركها مش غلط لانها تترك ضمن عملية التفاوض . لا يجـوز تسجيل الارض الا بدفع الرسوم وهـذا يتفـق عليـه الطرفان .

دولة رئيس المجلس

الباشا الشريـــــدة .

السيد عبد المجيد الشريدة

لتلافي الالتباس ، الرسم الاول يؤخذ علـى تامين الدين من قبل كاتب العدل ، والرسم الثاني يؤخذ على الرسم الاضافي للجامعة وان لا يزيد رسم تأمين الدين عن ١٥٠ دينار الواقع بدنـا توضيح اي رسم ، هل الرسم الذي يؤخذ علـى المؤمن عليه ١٥٠ دينار في رسم التأمين أم لا يجوز الرسم كلـــه .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

الملاحظة واردة ويجب ان توضح العبـارة وان لا يزيد الرسم المستوفى بموجب هذه المـادة عن ١٠٠ دينار . اذا تركت المادة كما هي تعنـي ان رسم تامين الدين بمجموعه وليس الرســم الاضافي للجامعة ، لا يجوز ان يتجاوز ١٥٠ دينار. المطلوب الان صياغة تحقق أن ينصرف الرقـم الى الرسم الاضافي للجامعة وليس الى رســم التامـــين .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاة

يا سيدي كل القانون يبحث في رسم الجامعة ولا اعتقد ان هناك التباس . جميع هذه الرسوم رسوم اضافيـــة .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل .

الدكتور خليل السالم

سوف أكرر ما قاله الاخ سلمان ، ان جميـع هذه الرسوم اسمها رسوم اضافية للرســوم الاصلية ولا تحل محلهـــا .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونـة

يا سيدي لو كنت انا مامور التسجيـــل وجائتني هذه المادة بهذا النص ، تسجيل المعاملة على البائع والمشتري ١ ــ ٦ / ١ ــ ٤ افسرها: اضع النصف بنسبة ٦ ــ ٤ واخذ من الاثنـــين لانها يجب اخذها من واحد . توضح بأحد امرين. اما بما نقوله ويكتب في الضبط او بنص يـرد في المادة . لانه سيوجد اشكال في لدينا تواصي يدفع الاثنان ضريبة مثل البائع والمشتري ، لكن هنالك رسوم يدفعها واحد هذا ليس فيها اي مشكلـة من يدفع الرسم يدفع النصف لكن ما هو الموقـف من المعاملة التي يدفع الاثنان فيها الرسم مـــن سيدفع النصف . لو اردت شراء قطعة ارض ، البائع يدفع ٤٪ والمشتري يدفع ٦٪ النصف من سيدفعه نريد أن نوجد حل للاشكال الذي سياتي للمامور الذي سياخــــذ .

دولة رئيس المجلس

عبد الرؤوف بك

السيد عبد الرؤوف الروابدة

بالنسبة لنقطة الخلاف التي اثارها ابــو هشام هي النقطة الوحيدة التي لا تحتاج الـى خلاف الـ ٦ و والـ ٤ هي غايات الاستيفاء للدولـة عادة لا ياتوا الى دوائر الاراضي الا وهم متفقين من سيدفعها ويندر ان يدفع هــذا ٦ وهذا ٤ . عادة معروفة سلفا والـ ٥ر١٠ حتى لـو صارت متفقين من سيدفع الـ ٥ر١٠

دولة رئيس المجلس

واضحـــة النقطـــة ؟

المجلس

واضحـــة جـــدا .

دولة رئيس المجلس

اذا المادة كما جاءت من اللجنة

المجلس

الجميـــع موافقـــــون .

دولة رئيس المجلس

الذي يليـــــه .

السيد المقــــرر

المادة ٥ ــ يستوفى عن كل معاملة رخصـة بناء تعطى من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية وامانة العاصمة والبلديات والمجالس القرويــة في المملكة رسم اضافي على النحو التالي :ــ

ا ــ ٤٠ فلسا عن كل متر مربع من مساحة البناء في المئة الاولى .

ب ــ ٨٠ فلسا عن كل متر مربع من مساحة البناء في المئة الثانيـــة .

ج ــ ١٦٠ فلس عن كل متر مربع من مساحة البناء في المئة الثالثة فما فوق .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة

المجلس

الجميـــع موافقـــون .

عبد الرؤوف الروابـــدة

لكن يا سيدي فيهـا تخفيض للرسم ، اي للرسوم السابقة ، لا اعرف هل كان في نية اللجنة التخفيض ام لا . على الابنية الكبيرة جرى تخفيض الرسم . كان سابقا فوق الـ ٥٠٠ متر يدفع ١٠٠ دينار .

دولة رئيس المجلس

السيدة وداد بولص

السيدة وداد بولص

الفئة الاولى من البناء الرسم اكثر .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

لو سمحت سيدي ، على القانون الجديد ٦٠٠ متر او مصنع او اي شيء ، كان يدفع هنالك١٠٠ دينار ٦٠٠ متر على النظام الحالي تدفــــع ٤+٨ = ١٢ ٤ × ١٦ = ٦٤ ÷ ١٢ = ٧٦ دينار انخفضت على الابنية الكبيرة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونـــة

يا سيدي ، كان في القانون القديم في سقف حد اعلى في البنايات الكبيرة ، الان فتحنا السقف. يجوز أن يدفع بالالاف يعني عن الـ ١٠٠ دينار ، ولذلك تبقى كما هي كما اقرها المجلس .

دولة رئيس المجلس

عبد اللـــه بك

السيد عبد الله الريماوي

انا الحقيقة ارجو الاخ رئيس اللجنة المالية ان يوقفنا على صيغة الرسوم القديمة . لاني انـا شخصيا لا اعتقد ان المجلس سيقبل اطلاقـا ان يكون رفع النسبة الاضافية على كل شيءوننزلها على البنايات الكبيرة .

دولة رئيس المجلس

السيد الزوايـــدة

السيد شفيق الزوايـــدة

يا سيدي اريد ان اوضح نقطة ، العمارات الكبيرة الحالية مثل اوتيلات مساحتها ٢٠ الـف متر مربع تدفع ١٠٠ دينار فقط. القانون هذا عندما ياخذ على المتر المربع سيدفع ٣٢ الف دينار. لماذا لا تبقى كما هي .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير الماليـــة

السيد وزير الماليـــة

النص الوارد في القانون النافذ كما يلي :

دينار واحد اذا كانت مساحة البناء لا تتجاوز ١٠٠ م٢

٥ دنانير اذا كانت مساحة البنـــاء تتجاوز ١٠٠ م٢ لغايـــة ٢٠٠ م٢

١٠ دنانير اذا كانت مساحة البناء تتجاوز ٢٠٠ م٢ لغاية ٢٥٠ م٢

١٥ دينارا اذا كانت مساحة البناء تتجاوز ٢٥٠ م٢ لغاية ٣٠٠ م٢

٢٠ دينارا اذا كانت مساحة البناء تتجاوز ٣٠٠ م٢ لغاية ٤٠٠ م٢

٢٥ دينارا اذا كانت مساحة البناء تتجاوز ٤٠٠ م٢ لغاية ٥٠٠ م٢

١٠٠ دينار اذا كانت مساحة البناء تتجاوز ٥٠٠م٢

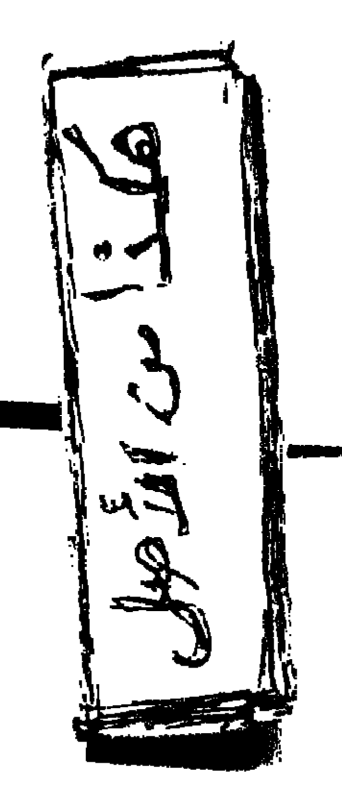
الحقيقة الحكومة مع اللجنة المالية موافقة على ما اقترحته .

دولة رئيس المجلس

معالي عبد الله بك

السيد عبد الله الريماوي

مشروع القانون الذي امامي الذي جـــاء من الحكومة والذي عدل يقول : ٣ دنانير اذا كان



مجموع مساحة البناء لا تتجاوز ١٠٠ م٢ في تعديل اللجنة اصبح ٤٠ فلس عن كل المشاريع انفصل الى ٤ دنانير . ب عشرة دنانير اذا كان ما مجموعه مساحة البناء لا تتجاوز ١٠٠ م٢ . هذا ما جـــاء من الحكومة . الان صارت في الوضع الجديد الـ ٢٠٠ صارت ١٦ لناخذ بـــين الـ ١٠٠ والـ ٢٠٠ . المهم ما بعدها مشروع الحكومة يقول ٢٥٠ فلس عن كل متر اذا زادت مساحة البناء عن ٢٠٠ . هنا صارت ٦١٠ فلس ، نحن احرار ان نقبـــل او نرفض . لكن نعرف ماذا نقصـــده . مشروع الحكومة الذي قدم وليس القانون الاول يفـرض على البنايات التي مساحتها اكثر من ٢٠٠م٢ ، ٢٥٠ م٢ في الجديد نفرض ١٦٠ فلس ، يعنـــي نزلناها لا يوجد دخل لا هنا ولا هناك . ولذلـــك الحقيقة انا سعيد ان نلفت نظرنا الى هذه العملية انا بعتقد انه خطا ضخم انه في كل الحالات رفعنا وناتي وننزل عن مشروع الحكومة بالنسبـــــة للبنايات ، عدة بنايات التي مساحتها ٢٠٠ م٢ . لازم من الافضل انه يرجع الى ما كان عليه فـــي مشروع الحكومة .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، في الواقع ان اللجنة حاولت ان تاخذ مبادىء العدل في جميع النواحي ، من حيث المساحة ، الرسم على المساحة في المائة الاولـــى متساوي ، في المائة الثانية ايضا زاد . انما كان رسم المائة الثانية مختلف وفي المائة الثالثـــة زادته ايضا الضعف وفي المائة الثالثة فما فـــوق زادته ايضا الضعف المائة الثالثة بالنسبة للمائة الثانية . اعتبرنا النقل من المائة الثانية الـــى المائة الثالثة فورا ٢٠٠ م وفقط زاد مترين سيدفع هنا بسعر اعلى بكثير . كان من الافضل ان نعمل فيها نسق وهذا الاتجاه اتجاه اعتباري . وليس مقيسا بقواعد ضريبية لا ياتيها فائض . اذا كان الاخوان يرغبوا بزيادة ذلك ، انا بالنيابة عـــن اللجنة لا نعارض مطلقا في اية زيادة في هذا الرسم في اي اتجاه من ٢٠٠ — ٢٥٠ فلس ، او ٢٥٠ فلس بالشكل الذي يراه المجلس نحن مع الاتجاه في الزيـــــادة .

دولة رئيس المجلس

جودت بك السبـــول

السيد جودت السبول

اثني على الاقتراح بجمله ٢٠٠ فلس

دولة رئيس المجلس

السيد امين شقـــــير

السيد امين شقـــير

الواقع ان الفرضية التي عبرت عنها اللجنة المالية في هذا الموضوع فيها اقتراب اكثر مـــن الواقع لذلك انا بعتقد لايفاء الغرض وللالتقاء مع رغبة القادرين على بناء العمارات الكبيرة ان نوجد فئة اخرى جديدة تلي الـ ٢٠٠ فلس بمساحـــة الـ ٣٠٠ م ثم انتقل الى الـ ٤٠٠ م فما فوق وهـــو يبدا بمستوى جديد من الرفاهية والقدرة التـــي توجد ان تنتقل الى رقم اكبر من ٢٥٠ — وهـــو ٣٢٠ فلس فحينئذ نكون قد اوفينا معنى موقـــف اللجنـــة حقـــه .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

الواقع ان هذا يحل الاشكال ويعطي فعـــلا سيادة على اقامة البنايات المالية والكبيرة . دعونا نضيف فقرة لـ نكتفي بـ جـ ١٦٠ فلسا عن كل متـــر مربع بناء في المائة الثالثة . د — ٣٢٠ فلسا عـــن كل متر مربع في الفئة الرابعة فما فوق وعندئـــذ تتجاوز المائـــــة .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك

السيد عبد الله الريماوي

بداية ، انا اشكر الاخ رئيس اللجنة لانــــه ابدى انه يوافق على اي تغير يطرا لصالح التغير في الحقيقة هذه مسالة الاسلوب الذي استعمـــل من قبل اللجنة ٤٠ — ٦ مضاعفات اسلوب فـــير سليم لنرى المسالة بحقيقتها ، الذي يبني بنـــاء مساحته ١٠٠ ، لو اعتبرنا الغرفة ٥ × ٥ فمعناه ٤ غرف بما في ذلك المطبخ وغرف النوم والحمـــام وكل شيء هذا هو الذي يعني القسم الاكبـــر من شعبنا لما يصل الـ ٢٠٠ م٢ ، ٢٠٠ م٢ على ٢٥ تصبح حوالي ٨ غرف . النوعية التي تبنـــي ٨

غرف قفزت قفزة لا يقاس دخلها بانه مرتـــين مثل الذي يبني ٤ غرف . عندما نصل الـ ٣٠٠ هذا معناه ١٢ غرفة كل واحدة ٢٥ م٢ ولذلك انا اقول ان الصيغة الواردة في مشروع الحكومة اكثر عدلا وايضا الصيغة التي طرحها الزميل الاستاذ امين شقير من وجهة نظري لا داعي لها . الثلاث فئات وتبقى فعلا ٢٠ فلس بالنسبة للمائة الاولى وهـــم الاكثرية ، الثانية مائة والتي بعدها ٢٥٠ هـــذا هو الاعدل وهذا هو الاصح .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ حمـــاد

السيد حماد المعايطـــة

اثني على اقتراح عبد الله الريماوي وخاصة ما يتعلق بالفقـــرة ٥ من هذه المادة

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاة

لا ارى مبرر ان تعمل اللجنة منه اولى وثانية وثالثة . النص الذي جاءت به الحكومة اصح .

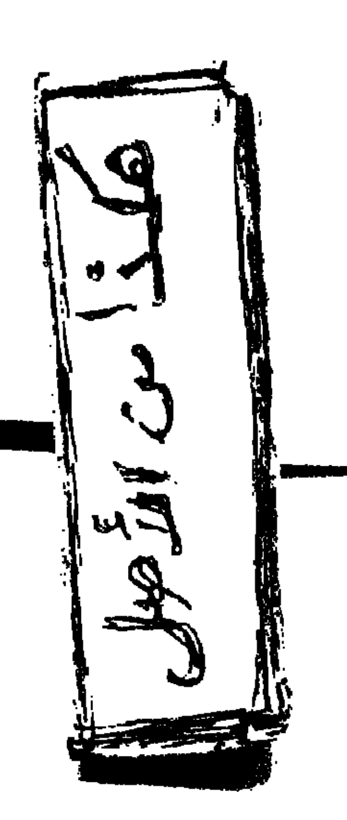
دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

الحقيقة يبدو انه غاب عن اذهـــان بعض الاخوان ان ليس كل الناس يريدون بناء بيـــوت بعضهم يريد ان يبني دكاكين . مشروع الحكومـــة ان ياخذ ثلاث دنانير على اي مبنى تحت الـ ١٠٠ . فاذن الذي بنى ٥٠ م او ٦٠ م او ١٠٠ م يدفـــع ٣ دنانير حتى الذي بنى ٢٠ م . انا لا يوجد عندي اي مانع ان يفتش الاخوان على كيفية الزيادة . ولم يكن من هدف المجلس مطلقا انه ينقص ولكن هدفنا ان يدفع الانسان رسم بنسبة البناء الذي عنده وزيادة هذا الرسم زيادة تصاعدية كلمـــا زادت المساحة . بحيث يتضاعف الرسم كلمـــا ارتفعت المساحة فعندما يكون ٤٠ فلس اكثـــر من ثلاثة دنانير . صحيح لكن بالنسبة للفئات الضعيفة او الفئات التي تبني فقط ٥٠ متر . الرسم ديناران الرسم اصبح ٤ دنانير عندما تصبح المساحـــة ٨٠ متر فما فوق الذي يبني ٢٥ م او ٣٠ م فانـــه يدفع دينار واحد عن كل ١٠ أمتار . الفقرة د الذي يبني ٢٠٠ متر تأخذ منه ٥ دنانير من كل ١٠ امتار اذهان بعض الاخوان ان ليس كل الناس يريدون بناء بيوت — بعضهم يريد ان يبني دكاكين . مشروع الحكومة ان ياخذ ثلاث دنانير على اي مبنى تحت الـ ١٠٠ . فاذن الذي يبني ٥٠م او ٦٠ م او ١٠٠م يدفع ٣ دنانين حتى الذي بنى ٢٠ م . انا لا يوجد عندي اي مانع ان يفتش الاخوان على كيفية الزيادة ولم يكن هدف المجلس مطلقا ان ينقص ولكـــن هدفنا ان يدفع الانسان رسم بنسبة البناء الذي عنده وزيادة هذا الرسم زيادة تصاعدية كلمـــا زادت المساحة . بحيث يتضاعف الرسم كلمـــا ارتفعت المساحة فعندما يكون ٤٠ فلس اكثـــر من ثلاثة دنانير . صحيح لكن بالنسبة للفئـــات الضعيفة ، أو الفئات التي تبني فقط ٥٠ متـــر . الرسم ديناران ، الرسم اصبح ٤ دنانير عندمـــا تصبح المساحة ٨٠ متر فما فوق الذي يبني ٢٥م او ٣٠ م فانه يدفع دينار واحد من كـــل ١٠ امتـــار الفقرة د الذي يبني ٢٠٠ متر ناخذ منه ٥ دنانـــير عن كل ١٠ امتار .

فهذا غير معقول . لذلك قسمنا هذاالموضوع على اساس الـ ١٠٠ الاولى بادنى شيء ورســـم اقل متناسب مع البناء . انا اعتقد ان هذا اعـــدل من مشروع الحكومة . الحكومة ايضا بلسان وزير المالية قالت انها موافقة على هذا الاقتراح الذي بامكان المجلس عمله هو زيادة الفئات واقتـــراح زيادة الفئات على اصحاب الدخول العليا الذين يبنون مساحات كبرى ، ولذلك اقتراح الاخ امين بانه نعمل فقرة د ، وتكون المائة الرابعة فما فوق



٣٢٠ فلس يتجاوز ما كانت الحكومة قد طلبت ، ولذلك عملنا جميع الفئات معاملة عادلة بالنسبة للمساحة الاولى ورفعناها اكثر بالنسبة للمساحة الثانية .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

مرة اخرى، يعني الظاهر فيه العدل وفي الباطن فيه الظلم . الشخص الذي يبني ٣٠٠ م . كم غرفة يبني والذي يبني فوق الـ ٤٠٠ م ، هذا يعني أنه سيبني سرايا حوالي ٤٠ ــ ٥٠ غرفة (أوضة) وعددهم في هذا البلد حوالي خمسة اشخاص هنالك حدود والتي في نطاقها يكون المكلف وصل الى مستوى معين من الثراء ، الذي عندها تبدأ نرفع الرفعة المحسوسة. ابو الـ ٥٠م والـ ١٠٠م هم الجماعة المعنيين . ترغبوا عملها ٢٠ لا يوجد اي مانع لكن عندما نتخطى الـ ٢٠٠م ، الـ ٢٠٠ م راسا وصلت الـ ٨ غرف (اوض) وفوقها صار ٨ غرف و ١٢ غرفة (اوضة) فاقتراح الاخ امين في الممكن أن يصيب ١٠٠ شخص بينما تبقى العملية مخفضة على الذي دونهم فهنا لا نكون قد حققنا العدل الذي نريده .

دولة رئيس المجلس

خليل بك

الدكتور خليل السالم

سيدي الرئيس ، الواقع انا كنت مع مشروع اللجنة المالية وبما انه في تعديلات جديدة، لذا فانني اثني على الابقاء على المشروع الاصلي كما جاء من الحكومة .

دولة رئيس المجلس

امين بك

السيد امين شقير

سيدي الرئيس ، في الواقع ان الملاحظات التي قدمها رئيس اللجنة المالية لم تاخذ مداها الكافي في تعبير واقعية العملية . اولا هنالك طبقة واسعة جدا اكثرية مواطني هذا البلد هي تلك التي تاتي في الحدود الدنيا من القدرة على البناء ومشروع الحكومة يبتدىء برسم مقطوع كائنا ما كانت المساحة التي يبنيها ضمن اي مجموعة ١٠٠ متر فما دون رسم مقطوع ٣ دنانير ،المشروع المقدم من اللجنة المالية يبتدىء بمعالجة المتر الواحد في هذه القطاعات ولا يبتدىء راسا بالمقطوع ولذلك فهو اقرب للعدالة والى المنطق ، ثم ان هنالك تجاهلا للاتجاه الجديد الذي يظهر في المدن والذي بدا يظهر في العمارات الكبرى،سواء يملكها افراد او تملكها شركات ، بدات لغايات الاستثمار . ويبدو انها ستتسع وستصبح هي موضوع البناء في المدن ولست اتحدث فقط عما يستطيع الافراد في حياتهم الخاصة ان يبنوه.حينما تبدا المشاريع والاستثمار فلا بد لنا ان نفكر بالامر تفكيرا مختلفا وبناء على ذلك فانني اقترح في ان يقام مشروع اللجنة مضافا اليه التعديل الذي يخضع من ٤٠٠ م فما فوق وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

كلمة واحدة ، نتحدث من العدالةفي الضرائب الضرائب العادلة هي ضريبة الدخل ، لانها تاخذ بنظام الشرائح وهذا مطبق في جميع اقطار العالم واعتبرت بانها اعدل نوع من الضريبة لان الفئة الاولى تدفع نسبة في المائة والفئة الثانية تدفع نسبة بالمائة . فاذا اردنا ان ناخذ مبدا العدالة من حيث تطبيق مبدا العدالة افضل من مشروع الحكومة ، انا اتكلم عن العدالة . وكما قلت تتمثل العدالة من حيث الضرائب في قوانين ضريبة الدخل ، التي تاخذ بمبدا الشريحة ، الشريحة الاولى تدفع ٥٪ من جميع الناس والشريحة الثانية تدفع ٧ر٥٪ الشريحة الثالثة تدفع ١٠٪

وهكذا هي ليست فاتورة ماء ولا كهرباء مثل ما تفضل به الاخ المبدا الذي اخذناه هو برقم تحقق العدالة . لماذا نحن ابتعدنا عنه لانه قلنا الذي يبني ٢٠ م سيدفع ثلاثة دنانير .

السيد عبد الله الريماوي

كلمة واحدة تتعلق بالكهرباء والماء ، ضريبة الدخل تعريفها كضريبة دخل تفرض على الدخل ، وبالتالي تفرض على الشرائح مثل ما قلنا ، هنا الذي يبني واقعية في العدالة ليست رمز مطلق. انا بالمناسبة سعيد لانه في هذا المجلس نتناقش في العدالة حتى نطبق على كل القوانين الاخرى مبدا العدالة ، هذا جيد جدا ولو اختلفنا بالتصويت من الناحية الواقعية في البناء ، الذي يريد ان يبني في العادة الشيء الادنى في الحدود من ٨٠ــ١٠٠م لكي يكون (اوضة) غرفة وحمام ومطبخ ، لذلك العدالة الفعلية تتحقق في مشروع الحكومة.

دولة رئيس المجلس

خليل بك

الدكتور خليل السالم

اريد ان اسال معالي رئيس لجنة امانة العاصمة هل الرسوم التي تفرض على المساحة او تفرض على فئات ، يعني الرسم الذي تتقاضاه البلدية هل يفرض على المساحة أم يفرض على فئة المساحة كمبلغ ضمن باب اولي ان يكون هذا الرسم الاضافي مقترنا بحقيقة المساحة وليس نسبة المساحة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الزوايدة

السيد شفيق الزوايدة

جواب على الدكتور خليل ، رسم الامانة يفرض على المساحة الفعلية للبناء وليس على اي شيء فان النص كما ورد من اللجنة يسهل تطبيقه في معظم البديات وامانة العاصمة ، لان لا يمكن احدا ان يبني في عمان ولا يخالف زيادةفي المساحة فاذا قدم رخصة مثلا بـ ٢٠٠ م يستوفى عليه ١٦٠ فلس اذا هو اقل من ٢٠٠ يستوفى ٨٠ فلس اذا يزيد نسبة المساحة اثناء التنفيذ ١٠ امتار . يجب ان يخرج المعاملة من البداية ويغير كافة الرسوم وياخذها من جديد بينما كما وردت من اللجنة المالية يراها في اي شريحة ويضيف الرسم الفعلي اليها .

دولة رئيس المجلس

شكرا . المجلس الكريم وافق على قرار اللجنة المالية .

احمد بك

السيد احمد الطراونة

طالما وضع كله بمجمومه الى التصويت بامكان المجلس ان يعود الى اي مادة ويبحثها.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على استعراض الاقتراحات التي قدمت ؟

المجلس

الجميع موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا ــ الاقتراح الاول ، امين بك يرى اضافة فقرة جديدة في فقرة د بوضع نسب اعلى من النسبة السابقة . الفقرة ٣٢٠ اذا كانت ٤٠٠م فما فوق .

السيد شفيق الزوايدة

اثني على الاقتراح

الدكتور جمال الشاعر

اثني على الاقتراح

دولة رئيس المجلس

اقترح ٣٢٠ فلس عن كل ٤٠٠ م فما فوق من يوافق على الاقتراح

٢١ صوت ، لم يفز الاقتراح .

في اقتراح لعبد الله بك ان نعود لمشروع الحكومة ، من يثني عليه ؟ ومن يوافق

ــ لم يفز الاقتراح

اذن المجلس الكريم يؤيد ويؤكد الاقتراح بالموافقة عليه .

السيد جودت السبول

ــ اقترح ٢٠٠ فلس بدل ١٦٠

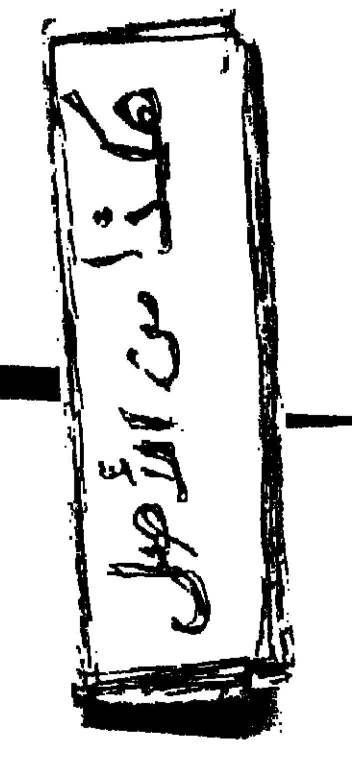
دولة رئيس المجلس

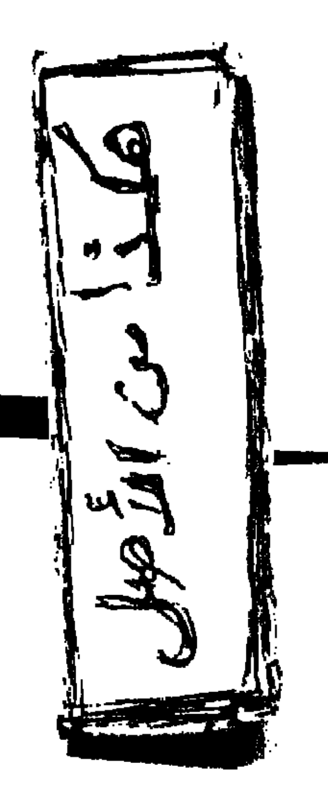
ــ اقتراح ٢٠٠ فلس بدل ١٦٠ من السيد جودت السبول من يوافق عليه ؟

دولة رئيس المجلس

نجح الاقتراح .

شكرا . المادة التي بعدها .





الدكتور خليل السالم

المادة ٦ ــ يستوفى رسم قدره نصف من ١ ٪ دينار بدل الايجار من كل عقد ايجار يسجل لدى أمانة العاصمة او اي دائرة مختصة على ان لا يقل الرسم عن دينار واحد .

السيد عبد الرؤوف الروابده

يا سيدي اتساءل مع الاخوان في اللجنـــة المالية هذا الرسم غير متكرر يؤخذ مـــرة واحدة عند التاجير والتسجيل هذا هو المقصود . ثانيـا هذا الرسم كان يوما ما دينار بغض النظـــر عن قيمة عقد الايجار انا أوضح ذلك ولا ابـــدي راي . كان في القانون السابق دينار عن كل عقد ايجار . ما هي الرفعة المقصودة في هذه المادة .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس هناك عقود ايجار ١٠ دنانير وعقود ايجار بـــ ١٠٫٠٠٠ دينار ويسجل كلاهما عند امانة العاصمة ، لكن اعتقد ان الرســـم مستحق للجامعة على العقد الاول يجب ان يكون متساويا على تنفيذ نفس العقد عقد الـــ ١٠٫٠٠٠ سيدفع ٥٠ دينارا . بينما عقد الـــ ١٠ دنانـــير والـــ ٥٠ دينار والـــ ١٠٠ دينار سيدفع دينـــار

دولة رئيس المجلس

السيد الروابده

السيد عبد الرؤوف الروابده

يا سيدي أعتقد أن عدالة رئيس اللجنـــة غابت في المادة الاولى وجـــاءت هنا بالعكس ــ هنالك قال تحت الـــ المائة فأخذ منه شيء مقطوع ، يجب أن ناخذ منه على كل متر . في هذه المـــادة قال الا الذي تحت الـــ ٢٠٠دينار لانه نصف بالمائة تعني الـــ ٢٠٠ دينار تاخذ منه دينار واحد . كل اصحاب الايجارات تحت الـــ ٢٠٠ دينار الذين هم فقراء ياخذ دينار ، انا هنا فقط أسال مـــن العدالـــــة .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

سيدي الرئيس ، يبدو أن معالي الاخ يبغي أن مشروع الحكومة كان يفرض رسما على كل عقد وبالرغم من ان هذا الرسم مقابل خدمة الناس الذين يقومون بالعقد ، ما دام انهم قاموا بهـــذه الخدمة ، بدلا من أن يستوفوها للامانة تستوفى للجامعة . في الحقيقة عملية تسجيل العقد عملية ضرورية . اذا كان عقد الايجار ١٠ الاف فالرسم الذي كان في الجامعة من اصل ١٠ الاف فيجب ان يكون اعلى من رسم نعقده على عقد ايجـــــار ولا يتضرر منها العقد وشكرا .

دولة رئيس المجلس

المجلس موافق يا حماد بك . حماد بك

السيد حماد المعايطه

من سيدفع الرسم

دولة رئيس المجلس

امـــين بك ،

السيد امين شقير

الواقع كنت غير واضح في ما يتعلق بنسبة الرسم هل هي النصف بالمائة أم النصف بالعشرة الاف .

دولة رئيس المجلس

هي نصف بالمائة . الذي يليه

السيد المقـــرر

المادة ٧ ــ تستوفي الدوائر الرسمية وامانة العاصمة والبلديات رسما عن قيمة كل عطـــاء او مزايدة أو مناقصة تحيلها احالة قطعية او عـــن قيمة اي تلزيم وشراء تقوم به وتزيد القيمة عـــلى الف دينار بنسبة ٠٫٠٠١ ٪ واحد بالالف من القيمة من البائع او المتعهد حسب مقتضى الحال .

تتعلق هذه المادة بالعطاءات او الاحـــالات أو التنسيب الذي تقوم به الدوائر الرسميـــة . او من ٠٫٠٠١ يعني اذا كان القيمة ٥٠ الف دينار فما فوق يدفع دينار واحد .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الزوايده

السيد شفيق الزوايده

يا سيدي يوجد هنا تناقض بين القيمة القيمة اللفظية والقيمة العددية . فمن الافضل أن تشطب الصفرين او نشطب علامة ٪

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشـام

السيد احمد الطراونه

يا سيدي لا تكتب بالارقام تكتب بالكتابـــة ٠٫٠٠١ ــ واحد بالالف ــ بالحروف وننتهي من هذا الاشكال واحد بالالف كتابة .

المجلس

موافقون على ان تكتب بالاحرف واحد بالالف

السيد المقـــرر

المادة ٨ ــ ا ــ يستوفى رسم قدره نصف دينار عن كل وثيقة تنظم او تصدق من قبل كاتب العـــــدل .

ب ــ يستوفى رسم مقطوع قدره ٣٠٠ فلس عن كل وكالة تبرز للمحاكم النظامية أو الشرعية وغير المنظمـــة او مصدقة من قبـــل كاتب العدل .

يعني عند كاتب العدل نصف دينار وعـــن الوكالات التي تبرز للمحاكم ولم تكن منظمـــــة ومصدقة عند كاتب العدل .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك ،

السيد عبد المجيد حجازي

يا سيدي عدلناها بالجلسة الاخيرة ، لكن يبدو ان الدكتور ليس لديه التعديل لان المقرر علىما اعتقد لم يكن موجودا ، يستوفى رسم مقطـــوع قدره ٣٠٠ فلس عن كل وكالة منظمة أو مصدقـــة من قبل كاتب العدل وتبرز بالمحاكـــم .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشـام

السيد احمد الطراونـــة

يا سيدي في الواقع ، المقصود فيها أن تبرز للمحاكم لكن يوجد لدينا الان لجان هي محاكــــم مثل لجنة الاستملاك ، محام تقدم امامها الواقـــع هي محكمة ، انما مشكلة بالقانون بشكل اخـــر . فالمحامي امام المحكمة سواء كان نظامية او شرعية او الجمارك او التسوية يدفع لكن عندما يذهـــب للجنة الاستملاك ، دعونا نقول اللجان الحكوميـــة او اللجان المسؤولة ، لانها تعتبر في حكم الحاكم . الاقتراح يكون بالشكل التالي ، يستوفى رســـم مقطوع قدره ٣٠٠ فلس عن كـــل وكالـــة تبرز للمحاكم النظامية او الشرعية او اللجان الحكومية المختصة بالتقدير . اللجان في الواقع هي محاكم .

دولة رئيس المجلس

معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة

يا سيدي الواقع ما يقوله معالي وزيـــر المالية اتفق عليه وصحيح ويغطي كلمة محاكـــم لانه يوجد المحاكم الخاصة والمحاكم النظاميـــــة والشرعية وغيرها .. فاذا اطلقت كلمة محاكـــم . اذا اقرأ الفقرة ب : من المادة ٨ : يستوفى رسم مقطوع قدره ٣٠٠ فلس عن كل وكالة غير منظمة أو مصدقة من قبل كاتب العدل وتبرز للمحاكـــم ، لان المنظمة والمصدقة من قبل كاتب العدل فـــي الفقرة ا غير منظمة ومصدقة من كاتب العـــدل ، وتبرز للمحاكم او لاية دائرة رسمية .

دولة رئيس المجلس

هل المجلس موافق على هذه الصيغة .

المجلس

الجميع موافقـــون .

دولة رئيس المجلس

شكرا . الذي يليـــــــه .

السيد رئيس اللجنة المالية

المادة ٩ ــ ا ــ يستوفى رسم قدره دينار واحد سنويا عن كل رقم هاتف .

ب ــ يستوفى رسم قدره خمسة دنانـــير عند تاسيس كل رقم هاتف في العاصمة (عمـــان) وثلاثة دنانير خارج عمان وفي بقية مدن المملكة وقراهـــــــا .

جـ ــ يستوفى رسم قدره خمسة دنانـــــير سنويا عن كل رقم تلكس .

د ــ يستوفى رسم قدره عشرون دينار عند تاسيس كل رقم تلكس .

دولة رئيس المجلس

هل المجلس موافق على هذه المادة

المجلس

الجميـــع موافقـــون .

السيد رئيس اللجنة المالية

المادة ١٠ ــ تحصل الرسوم الاضافيـــة المنصوص عليها في هذا القانون مع الرســـم الاصلي المقرر على المكلف الذي تتقاضاه الجهات المختصة بموجب القوانين الخاصة ولا تنجـــز اي معاملة الا بعد دفع هذه الرسوم .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك

السيد عبد المجيد حجازي

يا سيدي هذه المادة طرأ عليها تعديل بدل ولا تنجز ولا تقبل .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الزوايدة .

السيد شفيق الزوايدة

يا سيدي مثلا في امانة العاصمة ، الرسوم تاتي اخر مرحلة ودفع الرسوم اخر مرحلة ، وبعد أن تقبل يوافق عليها وتنتهي .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

ولا تقبل عند استحقاقها .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على أن تصبح ولا تقبل ؟ هي في الاصل ولا تنجز .

المجلس

غير موافقين

دولة رئيس المجلس

تبقى كما هي ولا تنجز حيث لميفز الاقتراح

السيد رئيس اللجنة

المادة ١١ — تحصل جميع الرسوم المستحقة بمقتضى احكام هذا القانون ولم تدفع من المتخلفين عن الدفع بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

دولة رئيس المجلس

احمد بك

السيد احمد الطراونة

المادة ناقصة ، المبالغ المتحققة بموجب القانون القديم ولم تحصل وضعنا لها نص وقلنا، الاموال التي تحققت بموجب القانون الماضي تحصل بنفس الوضع لانه هنا الغي القانون ، لماذا الغينا القانون ، المبالغ التي لم تحصل ماذا يحصل فيها.

السيد رئيس اللجنة

الحقيقة هذه تفصلها المادة ١٤ ، اذا اردنا أن نضيف نص جديد ، فاننا نضيفه في المادة ١٤ المادة ١٤ تقول :

المادة ١٤ — يلغى قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية رقم (١) لسنة ١٩٧٣ واي تشريع يتعارض مع احكام هذا القانون .

كان في تصور بعض الاخوان انه عندما الغى هذا القانون ، القانون السابق التي كانت بمقتضاه مستحقة بعض الرسوم ولم تدفع ، يخشى أن يزول رسم الجامعة أو حق الدولة في تحقيقه ، لذلك دائما نضيف تحفظ وذلك في حق الدولة في تخفيض بعض الرسوم استحقت بمقتضى القانون السابق . واعتقد أن معالي وزير المالية يتفضل باعطائنا النص :

السيد وزير المالية

تحصل جميع الرسوم المستحقة باحكام هذا القانون والتي استحقت بموجب احكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ ولم تدفع من المتخلفين عن الدفع بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الذي يليه

السيد رئيس اللجنة

المادة ١٢ — لمجلس الوزراء وضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ — لوزير المالية وضع التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون .

المادة ١٤ — يلغى قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية رقم (١) لسنة ١٩٧٣ واي تشريع يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١٥ — رئيس الوزراء والوزراء كل بحسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

هل المجلس موافق على هذه المواد

المجلس

الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

القانون بمجموعه .

المجلس

الجميع موافقون .

السيد علي البشير

السيد علي البشير

بداعي الضرورة والاهمية وردتني رسالة تفيد بان احد محرري الجرائد المحلية وهي الاخبار قد استدعته الجهات الامنية واعتقلته ويقول أن السبب بسبب مهنة الصحافة .

دولة رئيس المجلس

هذا الموضوع خارج من المجلس

السيد علي البشير

جرى استدعاء هذا المحرر وهو محمد داوديه من داخل القاعة ويقول انه اعتقل بسبب الصحافة اعود واتساءل من الحكومة اذا كان هذا الاعتقال بسبب مهنة الصحافة ، فاذا كان بسبب هذه المهنة فلنا راي في هذا الموضوع ، واذا كان لاسباب اخرى فليكن ذلك .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير الداخلية



السيد عبد الله الريماوي

يا سيدي الرئيس ، هل في النظام الداخلي ما يمنع من الاستيضاح .

السيد طاهر حكمت

بالنسبة لموضوع السيد علي البشير وحيث ان الاستدعاء جرى من داخل قاعة المجلس ، فارجو من معالي وزير الداخلية ان يبين لنا ذلك .

السيد وزير الداخلية

يا سيدي هذا طلب للمدعي العام من قبل الشرطة على قضية مرفوعة عليه من جهة رسمية — هو اخذ معلومات ونصح بان لا ينشرها ونشرها . وهنا الامن العام رفع عليه دعوى ، فطلبه المدعي العام .

٩ — تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

ترفع الجلسة . اما باقي المواد المدرجة على جدول الاعمال فتؤجل للجلسة القادمة .

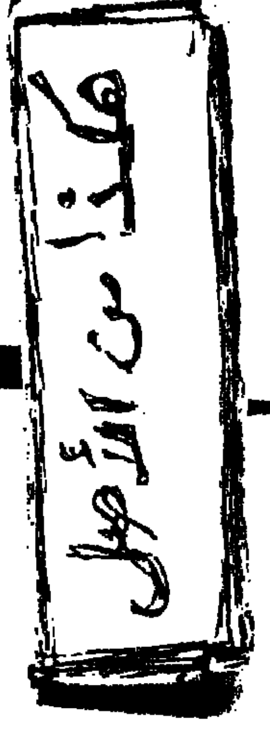
انتهت الجلسة

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللوزي



وقائع العدد (٢٩)

قام وفد حزب المحافظين المعارض في مجلس النواب الفدرالي الكندي بزيارة الاردن لمدة يومين حيث وصل الى البلاد عن طريق جسر الملك حسين صباح الاربعاء الموافق ١٩٧٩/١/١٧، وقد تراس الوفد السيد جوي كلارك رئيس حزب المحافظين الكندي ، كما رافقه وفد كبير يضم ثلاثة من نواب حزبه وعددا من المختصين في الشؤون الماليـــة والاقتصادية في الحـــزب ووفد صحفي يتألف من خمسة عشر عضوا يمثلون مختلف محطـــــات التلفزيون والصحف الكندية ، وقد قام الوفـــد بزيارة احدى مشاريع التنمية في الاغوار وكذلـــك مخيم البقعة للاجئين . كما تشرف رئيس وأعضاء الوفد مع دولة رئيس المجلس بزيارة جلالة الملك الحسين المعظم ، وزار الوفد بعد ذلك المجلس الوطني الاستشاري حيث اجتمع مع دولة الرئيس ومعالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية وبعض أعضاء المجلس ، ثم اقام دولة رئيس المجلس حفلة عشاء تكريما للوفد تم فيها تبادل الكلمات بـــين رئيس المجلس ورئيس الوفد وفيما يلي اسمـــاء أعضاء الوفد :

	Passport No.
Official Party	
Mr. Joseph Clark	D21836
Ms. Maureen Mc Tear (Mr. Clark's wife)	D21837
Mr. Robert Parker (Member of Parliament)	S66449
Mr. Ronald Atkey (Parliamentary Candidate)	HJ839143
Mr. William Neville (Principal Assistant)	BG413854
Mr. Donald Doyle (Press Secretary)	HJ37071
Mr. Ian Green (Executive Assistant)	AF277436
Mr. Jaffery Lyons	HJ838995
Mrs. Sandrs Lyons	HJ838996
Mrs. Gail Gerstein	CK119093
Mr. Irving Gerstein	HJ290278
Press Medis Group	
Mr. Jeff Simpson	DH383679
Mr. Don Sellar	DH708599
Mr. Doug Small	HJ707941
Mr. Robert Lewis	KE 452190
Mr. Norman Fetterley	BG532595
Mr. Gerry Donoghue	HJ825111
Mr. Ian Slack	CK122053
Mr. Brian Kennedy	HJ836783
Mr. Steve Handelman	Z2615135
Ms. Carol MacIvor	Z2108063
Mr. Allan Fotheringham	HJ257030
Mr. John Scully	HJ516142
Mr. Ray Corelli	BG350418
Mr. Walter Corbatt	GD819486
Mr. Jecques Grenier	HD443339
Mr. Brian Kelly	AF288449

١ ـ اعد وبوب هذا العـــدد واشرف على تنظيم ضبطه امـــين عام المجلس الوطني الاستشاري : **السيد عدنان بعيون** .

٢ ـ قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام : السيد وليد النجداوي . ومنظمو الضبط السادة : **نذير عطيات ، نصري الشمايلة وموفق العجلوني** .

٣ ـ قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة : مأمـــور المجلـــة : **السيد محمود عريقـــات** .

هكذا من الأصل